مسألةٌ في معرفةِ اللهِ هل هي فطريَّةٌ أم كسبيَّةٌ ؟ والتَّقليدُ فيها وفي أصولِ الدِّينِ

للعلاَّمةِ الشَّيخِ حُسَينِ بنِ الشَّيخِ محمَّدٍ آلِ عُصفورٍ الدَّرازيِّ البحرانيِّ المتوفَّى سنة ١٣١٦هـ





نبذة من حياة المؤلف

* **تنويهٌ واعتذارٌ**: كنّا قد ألحقنَا هذهِ الترجمةَ برسالةِ المنعِ من بيعِ الأشرافِ ، ومع أنّ تلكَ الرّسالةَ قد رُوجِعَت بعنايةٍ والحمدُ لله ــ وهذا ما يُهوّنُ الخطب ــ ؛ لكن للأسفِ لَم يسعفنَا الوقتَ لمراجعةِ التّرجمةِ ؛ نظراً لقربِ ذكرى وفاةِ المُصنّفِ ؛ وإلحاحِ السّاعِينَ في طبعِهَا بالتّعجيلِ في إتمامِهَا. وبعدَ طبعِهَا قُمنَا بمراجعتِهَا ؛ وتبيّنَ حدوثُ أخطاءٍ فيهَا ؛ وقد بذلنَا جهدَنَا في تصويبِ تلكَ الأخطاء ؛ كما أننَا استبعدنا كتابَ (النّفحَاتِ العصفوريّة) من مُصنّفاتِ المُصنِّفِ ، وكانَ إلحاقُنَا بمُصنّفاتِهِ ــ فيما سَبَقَ ــ استناداً إلى أنّ هناكَ مَنْ نسبَهُ إليهِ ؛ إلا أننَا وقَفنَا أخيراً على نسخةٍ منهُ وقمنا بمراجعةِ النُسخةِ ــ والغريب أنّهُ كُتِبَ عليها اسمُ المُصنّفِ ظنّاً أنّهُ مُصنّفُهَا ــ ؛ وقد ثبتَ لنَا يقيناً بقرائنَ عدّةٍ ــ ليسَ هذا مجالُ ذكرِهَا ــ أنّ هذا الكتابُ ليسَ للمُصنّفِ ؛ بل تبيّن أنّ تاريخَ تأليفِهِ متأخرٌ عن تاريخِ وفاةِ المُصنّفِ . وبمقارنتِهِ معَ مُزيلةِ الشّبهاتِ لحفيدِ المُترجَم الشّيخِ خلفِ بنِ الشّيخِ عبدِ عليٍّ عندَ تناول مسألةِ تقليدِ الميّتِ ابتداءً ومناقشةِ أدلّةِ المانعِينَ وردّها وبيانِ مختارهِ في المسألةِ ؛ نستشِفُ أنّ مُؤلّفهُما واحدٌ ، والله أعلمُ .

*** نسبُهُ :**

هوَ الشَّيخُ حُسَينُ ابنُ الشَّيخِ محمَّدِ ابنِ الشَّيخِ أحمدَ ابنِ الشَّيخِ إبراهيمَ ابنِ الحاجِ أحمدَ بنِ صالحِ بنِ أحمدَ بنِ عصفورِ بنِ أحمدَ بنِ عبدِ الحُسينِ بنِ عطيَّةَ بنِ شيبةَ ابنِ الأميرِ هلالِ ابنِ الأميرِ موسى ابنِ الأميرِ حسينِ ابنِ الأميرِ مانعِ ابنِ الأميرِ عصفورِ ابنِ الأميرِ راشدِ بنِ عميرةَ بنِ سنانِ بنِ غفيلةَ بن شبانةَ بنِ عامرِ بنِ عوفِ بن مالكِ بن عوفِ بنِ عامرِ بنِ عقيلِ بنِ كعب بنِ ربيعةَ بنِ عامرِ بن صعصعةَ ابنِ معاويةَ بنِ بكرِ بنِ هوازنَ بنِ سليمِ بنِ منصورِ بنِ عكرمةَ بن خصفةَ بن عيلانَ ابنِ مضرَ بنِ نزارِ بنِ مَعَدِّ بنِ عدنانَ جدِّ النَّبيِّ الأكرمِ ـ صلَّى اللهُ عليهِ وآلهِ ـ .

*** مولدُهُ :**

وُلِدَ في قريةِ الدُّرازِ في سنةِ ١١٤٧هـ ، ولَم نقف على تاريخِ اليومِ والشَّهرِ .

*** والدتهُ وجدُّه لأمِّه :**

والدتُهُ هي كريمةُ المُحقِّقِ البحرانيِّ الشَّيخِ سليمانَ بنِ عبدِ اللهِ الماحوزيِّ المتوفَّى سنة ١١٢١هـ ؛ المدفون في قريةِ الماحوزِ في مقبرةِ الشَّيخِ ميثم بنِ المُعلَّى جدِّ الفيلسوفِ المشهورِ الشَّيخِ ميثم بنِ عليٍّ البحرانيِّ ، وهذا الشَّيخُ قد انتهت إليهِ رئاسةُ البحرينِ بعدَ وفاةِ السَّيِّدِ هاشمِ الكتكانيِّ البحرانيِّ . لهُ مُصنَّفاتٌ تزيدُ على المئةِ من أشهرِهَا : بُلغةُ المُحدِّثينَ ، ومِعرَاجُ الكمالِ في الرِّجَالِ ، والعَشَرةُ الكاملةُ .

*** جدُّهُ لأبيهِ :**

الشَّيخُ أحمدُ ؛ وقد كانَ من تلامذةِ الشَّيخِ سُليمانَ الماحوزيِّ ، ولهُ الرِّوايةُ عنهُ . وهوَ أحدُ مشايخِ الشَّيخِ عبدِ اللهِ السَّماهيجي روايةً وقراءةً ؛ وقد أثنى عليهِ في إجازتِهِ الكبيرةِ للشَّيخِ ناصرِ الجاروديِّ . من تصانيفِهِ : رسالةٌ في بيانِ القولِ بحياةِ

الأمواتِ بعدَ الموتِ ، ورسالةٌ في الجزءِ الّذي لا يتجزّأ ، ورسالةٌ في الأذانِ ، ورسالةُ الجوهرِ والعَرَضِ ، ورسالةُ الاستثنائيّـةِ في الإقرارِ ، وشرحُ الحمديّةِ لشيخهِ الماحوزيّ . انتقلَ إلى القطيفِ بعدَ واقعةِ الخوارجِ على البحرينِ ، وتُوفّي بها سنةَ ١١٣١هـ ، ودُفِنَ في مقبرتِها الحبّاكةِ .

* مشايخُهُ :

١ــ والدُهُ الشّيخُ محمّدٌ ؛ وفي كنفِهِ ترعرعَ ، وعليهِ قرأ علومَ العربيّةِ وعلومَ الشّريعةِ في قريةِ الدُّرازِ ، ولهُ الرِّوايةُ عنهُ . وقد وُلِدَ الشّيخُ محمّدُ سنةَ ١١١٢هـ ، وتُوفّي سنةَ ١١٨٢هـ ، ودُفِنَ في قريةِ الدُّرازِ . لهُ عِدّةُ مُؤلّفاتٍ أشهرُهَا : مِرآةُ الأخبارِ في أحكامِ الأسفارِ ، ولهُ رسالةٌ في وجوبِ الجهرِ بالتّسبيحِ في أخيرتَي الرُّباعيّـةِ ، ولهُ تتميمُ كتابِ الأسفارِ للشّيخِ حَسَنِ الدّمستاني ، وكتابٌ كبيرٌ في وفاةِ أميرِ المؤمنينَ ـ عليهِ السّلامُ ـ ، وغيرُهَا .

٢ـ عمُّهُ الشّيخُ يوسفُ صاحبُ الحدائقِ : مِن مشايخِهِ قراءةً وروايةً ، ولهُ ولابنِ عمِّهِ الشّيخِ خلفِ بنِ الشّيخِ عبدِ عليٍّ كَتَبَ الإجازةَ الكبيرةَ المعروفةَ بـ (لؤلؤةِ البحرينِ) ، كما أجازَهُ بجازةٍ صغيرةٍ أيضاً ، وهذا الشّيخُ وكتابُهُ الحدائقُ النّاضرةُ قد بلغا في الشُّهرةِ الغايةَ . لهُ مِنَ التّصانيفِ أيضاً : الدُّررُ النّجفيّةِ ، والشّهابُ الثّاقبُ في بيانِ معنى النّاصبِ ، وسلاسلُ الحديدِ في تقييدِ ابنِ أبي الحديدِ ، وجليسُ الحاضرِ وأنيسُ المسافرِ الجاري مجرى الكشكولِ . تُوفّيَ سنةَ ١١٨٦هـ في كربلاء المُعلّى بعدَ أن حطَّ رحالَهُ فيها ما يقربُ مِنَ العشرينَ سنةً ، ودُفِنَ في الصّحنِ الحُسينيِّ بالقربِ مِنَ الشُّهداءِ ، وقد أوصى بكتبِهِ للمُترجَمِ ؛ ولذا قامَ بتتمّةِ الحدائقِ .

٣ـ عمُّهُ لأبيهِ ووالدُ زوجتِهِ الشّيخُ عبدُ عليٍّ ؛ وهوَ أيضاً من مشايخِهِ قراءةً وروايةً .

لهُ تصانيفُ أشهرُهَا : إحياءُ معالمِ الشّيعةِ بأخبارِ الشّريعةِ في الفقهِ ، ولهُ رسالةٌ في التَّقيَّـةِ ، ورسالـةٌ في الإرثِ ، وكتـابٌ في مناسـكِ الحجِّ ، ورسالةٌ في وجوبِ الجهرِ بالتّسبيحِ في أخيرتَيِّ الرُّباعيَّـةِ ، وغيرُها .

*** تلامذتُهُ والمجازونَ منهُ :**

١ـ ابنهُ الشّيخُ أحمدُ ؛ وهوَ مِنَ المُجازينَ مِن أبيـهِ .

٢ـ ابنهُ الشّيخُ محمّدٌ ، وهوَ الولدُ الأكبرُ من أبناءِ المُترجَمِ ، وذكرَ التّاجرُ في منتظمِهِ تلمذهُ على أبيهِ . تُوفِّيَ بعدَ أبيهِ في سنةِ استشهادِهِ (١٢١٦هـ) .

٣ ـ ابنهُ الشّيخُ عبدُ الرِّضا .

٤ ـ ابنهُ الشّيخُ عبدُ اللهِ

٥ ـ ابنهُ الشّيخُ عبدُ عليٍّ ؛ ولهُ الرِّوايةُ عنهُ . تُوفِّيَ في حياةِ أبيهِ سنةَ ١٢٠٨هـ

٦ ـ ابنهُ الشّيخُ عـليٌّ ؛ تُوفِّيَ ـ أيضاً ـ في حيـاةِ أبيـهِ في رجـبٍ مِن سنةِ ١٢٠٨هـ ـ على ما ذكرَهُ الشّيخُ مرزوقُ الشّويكيُّ في الدُّررِ البهيَّةِ ـ .

٧ ـ أخوهُ الشّيخُ أحمدُ ابنُ الشّيخِ محمّدٍ .

٨ ـ ابنهُ الشّيخُ حسنٌ ؛ فقد صرَّح في إجازتِهِ للشّيخِ أبي الحسنِ عبدِ الصّاحبِ الدوانِي أنّهُ مجازٌ من أبيهِ ويروي عنهُ . استقرَّ بعدَ وفاةِ أبيهِ في بوشهر ؛ وانتهت إليهِ الزّعامةُ فيها وما حولَهَا مِنَ الأطرافِ ؛ وهوَ من أبرزِ أبناءِ المُترجَمِ عِلماً وفقهاً .

٩ ـ الشّيخُ أحمـدُ بنُ زينِ الـدِّينِ الأحسائي المُطـيرفي ؛ وقد كَتَبَ لهُ إجـازةً سنةَ ١٢١٤هـ ؛ وقد طُبِعَت .

١٠ ـ الشّيخُ أحمدُ بنُ طوق القطيفيُّ ؛ وهوَ مجازٌ منهُ كما في تاريخِ البحرينِ .

١١ـ السّيِّدُ حُسَينُ بنُ السّـيِّدِ محمّدٍ الغُرَيفيُّ ، كانَ لُغويّـاً شاعراً ماهراً .

١٢ـ الشَّيخُ عبدُ عليٍّ بنُ أحمدَ الجدعلانيُّ
١٣ ـ الشَّيخُ عبدُ عليِّ بنُ قضيبٍ الخُطِّيُّ ؛ ولعلَّهُ المشارُ إليهِ في تاريخِ البحرينِ بالشَّيخِ عبدِ عليٍّ القطيفيِّ ؛ وأنَّهُ من معاصري المُترجَمِ ومجازٌ منهُ .
١٤ ـ السَّيِّدُ عبدُ القاهرِ بنُ السَّيِّدِ حُسينِ التُّوبليُّ ؛ وصرَّحَ صاحبُ الذَّريعةِ بأنَّهُ رأى إجازةً مختصرةً لهُ مِنَ المُترجَمِ بخطِّهِ على بعضِ الكتبِ ؛ تاريخُهَا ٣ رجب سنة ١١٩٦هـ في آخرِ مزارِ التَّهذيبِ .
١٥ـ الشَّيخُ عبدُ اللهِ بنُ عبَّاسٍ السِّتريُّ صاحبُ المُعتمَدِ والمشهورُ بـ (المُقلِّدِ) ؛ وكانَ يُعبِّرُ عنِ المُترجَمِ في المُعتمَدِ بـ (شيخِنَا) .
١٦ ـ الشَّيخُ عبدُ اللهِ بنُ محمَّدٍ الحجريُّ ، قالَ في تاريخِ البحرينِ : ((أخذَ الفقهَ عن علاَّمةِ عصرِهِ الشَّيخِ حُسينِ العلاَّمةِ ؛ ومُجازٌ عنهُ)) .
١٧ـ الشَّيخُ عبدُ اللهِ بنُ يحيى الحكيم الجد حفصي ، ذكرَ في تاريخِ البحرينِ أنَّهُ أخذ الفقهَ عنِ المُترجَمِ ، وتصدَّى لإمامةِ الجُمُعَةِ والجماعةِ في قريةِ جد حفص بأمرِهِ ، ولهُ إجازةٌ منهُ .
١٨ـ الشَّيخُ عليُّ بنُ الشَّيخِ عبدِ اللهِ بن يحيى الجد حفصي ـ ابنُ المُتقَدِّمِ ـ صاحبُ كتابِ حياةِ القلوبِ ، ولهُ إجازةٌ منهُ ـ كما ذكرَ في أنوارِ البدرَينِ ـ .
١٩ ـ الشَّيخُ عبدُ المُحسنِ اللُّويميُّ الأحسائيُّ ؛ ولهُ الرِّوايةُ عنهُ ، وقد أجازهُ المُترجَمُ في ٢٤ رجب من سنةِ ١٢٠٩هـ ؛ ذكرَها صاحبُ أنوارِ البدرَينِ ؛ وتُوجَدُ نسخةٌ بخطِّ المُجيزِ في مكتبةِ الإبراهيميِّ بكرمانَ .
٢٠ ـ الشَّيخُ عليُّ ابنُ الشَّيخِ حسنٍ البلاديُّ ؛ وهوَ مجازٌ منهُ في الرِّوايةِ عنهِ .
٢١ ـ الشَّيخُ عليُّ بنُ عبدِ اللهِ البلاديُّ .
٢٢ ـ الشَّيخُ مُحمَّدُ بنُ إسْماعيلَ الجد حفصي ؛ أجازهُ المُترجَمُ بإجازةٍ تاريخُها السَّابع

من شوّالٍ مِن سنةِ ١٢١٠هـ .

٢٣ ـ الشَّيخُ محمَّدُ بنُ خلفٍ السّتريُّ ؛ وقد ذكرَ البلاديُّ في أنوارِه أنَّ المُترجَمَ من مشايخِهِ ؛ وهو مجازٌ منهُ .

٢٤ ـ الشَّيخُ محمَّدُ بنُ الشَّيخِ عبدِ اللهِ الشُّويكيُّ النُّعيميُّ الإصبعيُّ ؛ وهوَ مجازٌ منهُ ؛ وكان هوَ وابنهُ الشَّيخُ مرزوقٌ مُلازِمَينِ للمُترجَمِ ؛ والكثيرُ من مصنَّفاتِهِ بخطِّيهمَا .

٢٥ ـ الشَّيخُ محمَّدُ عليُّ بنُ عليِّ بنِ غانِمِ القطريُّ البلاديُّ ، ولهُ إجازةٌ منهُ ـ كما ذكرَ البلاديُّ في أنوارِهِ ـ ، وكانَ يُكثرُ النَّقلَ عنِ المُترجَمِ ؛ ويُعبِّرُ عنهُ بـ (شيخِنا) .

٢٦ ـ الشَّيخُ مرزوقُ ابنُ الشَّيخِ محمَّدٍ الشُّويكيُّ النُّعيميُّ الإصبعيُّ ؛ ولهُ الإجازةُ عنهُ ، وذكرَ في كتابِهِ الدُّررِ البهيَّةِ أنَّهُ لازمَ المُترجَمَ مِن سنةِ ١٢٠٨هـ إلى سنةِ ١٢١٤هـ ؛ وبالتماسِهِ ألَّفَ كتابَ الأنوارِ اللَّوامعِ ، ولهُ مِنَ المُترجَمِ ثلاثُ إجازاتٍ : إجازةٌ متوسِّطةٌ تاريخُها ٢١ ربيع الأوَّلِ من سنةِ ١٢١٤هـ ؛ طُبعَت ضمنَ بعضِ الكتبِ ، وإجازةٌ مختصرةٌ على ظهرِ كتابِ الأنوارِ الوضيَّةِ في شرحِ الأحكامِ الرَّضويَّةِ ؛ كانت عندَ الشَّيخِ البلاديِّ صاحبِ أنوارِ البدرَينِ ، وأبياتٌ كتبَهَا على ظهرِ المُجلَّدِ الأوَّلِ ضمَّنَهَا المترجَمُ إجازةً لهُ .

٢٧ ـ الشَّيخُ موسى ابنُ الشَّيخِ محمَّدِ ابنِ الشَّيخِ يوسفَ آلُ عصفورٍ حفيدُ صاحبِ الحدائقِ ، قرأ عليهِ نبلةً مِنَ التَّهذيبِ ؛ كما ذكرَ المُترجَمُ في إجازتهِ لهُ ؛ وتاريخُ هذهِ الإجازةِ الَّتي كتبَها لهُ سنةَ ١٢١٤هـ .

٢٨ ـ الميرزا زينُ العابدينَ الخوانساريُّ الأصفهانيُّ ، أجازهُ في سفرهِ للحجِّ ؛ ذكرَ ذلكَ الميرزا مُحمَّدُ عليّ معلم الحبيب آبادي في مكارمِ الآثارِ .

ويُوجدُ غيرُهم ؛ اختُلِفَ في تلمذِهِم على المُترجَمِ ؛ أعرضنَا عن ذكرِهِم .

* مكانتُهُ العلميَّةُ وما قيلَ فيهِ :

بعدَ وفاةِ أبيهِ انتهت إليهِ الزَّعامةِ الدِّينيَّةِ في البحرينِ ، وتَصدَّى لمنصبِ الإفتاءِ والتَّدريسِ ؛ وحطَّت في رحالِ مجلسِ درسِهِ العلماءُ ؛ وانتشرت فتاواهُ وطبَّقتِ الآفاقَ ، ونمت مَرجعيَّتُهُ حتَّى جاوزت البحرينَ إلى بلدانِ الخليجِ العربيِّ وإيرانَ والعراقِ ؛ وما زالَ إلى اليومِ مَن يُقلِّدُهُ رغم مضيِّ أكثر من قرنَين على وفاتِهِ .

وبالإضافةِ إلى منصبِ التَّدريسِ والإفتاءِ قامَ بمنصبِ القضاءِ والأمورِ الحسبيَّةِ . وكانَ كثيرَ التَّصنيفِ ؛ فخلَّفَ العديدَ منَ المُصنَّفاتِ في مختلفِ العلومِ ، وكانَ يمتلكُ قوَّةَ حافظةٍ ؛ ميَّزَتهُ بميزةٍ فريدةٍ ؛ وهيَ إملاؤهُ تصانيفه على تلامذتِهِ اعتماداً على حفظِهِ وذاكرتِهِ ؛ وفي إملائهِ كتابُ النَّفحةِ القدسيَّةِ على تلميذِهِ الشُّويكيِّ في ثلاثةِ أيَّامٍ شاهدُ صدقٍ وخيرُ مثالٍ .

وقَلَّ أن يخلوَ كتابُ ترجمةٍ تَرجَمَ لعلماءِ الشِّيعةِ في القرنينِ الثَّاني عَشَرَ والثَّالثِ عَشَرَ مِنْ ذكرِهِ ؛ والثَّناءِ عليهِ والإشادةِ بعلوِّ كعبِهِ في المعقولِ والمنقولِ ، وسُمُوِّ درجتِهِ في الفقهِ والحديثِ والأصولِ ـ أصولِ الدِّينِ ـ ؛ وإليكَ بعضُ ما قيلَ فيهِ :

١ـ قالَ الشَّيخُ عليُّ البلاديُّ في أنوارِ البدرينِ : ((العلاَّمةُ الفاضلُ ، الفهَّامةُ الكاملُ ؛ خاتمةُ الحُفَّاظِ والمُحدِّثِينَ ؛ وبقيَّةُ العلماءِ الرَّاسخِينَ الأخباريِّينَ ، الفقيهُ النَّبيهُ)) ، وقال : ((كانَ ـ رحِمَهُ اللهُ ـ مِنَ العلماءِ الرَّبانيِّينَ ، والفضلاءِ المُتبحِّرِينَ ، والحُفَّاظِ المَاهرِينَ ؛ مِنْ أجلَّةِ مُتأخِّري المُتأخِّرِينَ ، وأساطينِ المذهبِ والدِّينِ ؛ بل عَدَّهُ بعضُ العلماءِ الكبارِ منَ المُجدِّدِينَ للمذهبِ على رأسِ ألفٍ ومئتينِ)) .

٢ـ قالَ الشَّيخُ آغا بزرگ الطِّهرانيُّ في الكرامِ البَرَرةِ : ((مِن كبارِ علماءِ عصرِهِ ومشاهيرِهِم)) ، وقالَ : ((كانَ زعيمَ الفرقةِ الأخباريَّةِ في عصرِهِ ، وشيخَها المُقدَّمُ ، وعلاَّمتَها الجليلُ ، وكانَ مِنَ المُصنِّفِينَ المُكثِرِينَ المُتبحِّرِينَ في الفقهِ والأصولِ والحديثِ وغيرِهَا ، وهوَ

أحدُ شيوخِ الإجازةِ لجمعٍ مِنَ المُتأخِّرِينَ)) .

٣ ـ قالَ الشّيخُ عبّاسُ القُمّي في الفوائدِ الرَّضويَّةِ : ((وكانَ شيخَ الأخباريَّةِ في عصرِهِ ، وعلاَّمتَهم في وقتِهِ ، مُتبحّراً في الفقهِ والحديثِ ، طويلَ الباعِ ، كثيرَ الاطّلاعِ ، معروفاً بكثرةِ الحافظةِ)) .

٤ـ وقالَ الشّيخُ مرزوقُ الشّويكيُّ في الدُّررِ البهيّـةِ : ((هذا الشّيخُ أجلُّ مِن أن يُذكَرَ ، وفضلُهُ وشرفُهُ أعظمُ مِن أن يُشهَرَ ، وقد انتهت إليهِ رئاسةُ الإماميَّةِ ؛ حيثُ لَم تَسْمَعِ الآذانُ ؛ ولَم تُبصِرِ الأعيانُ مُماثلاً لهُ في عصرِهِ ، قد بلغَ النّهايةَ ، وجازَ الغايةَ . كانَ مُحقّقاً ، مُدقّقاً ، مُصنّفاً ، ماهراً ، وَرِعًا ، زاهداً ، أديباً)) .

٥ – وقالَ السّـيّدُ مُحسِنُ الأمينُ في أعيانِ الشّيعةِ : ((كانَ شيخَ الأخباريَّةِ في عصرِهِ ، مُتبحّراً في الفقهِ والحديثِ ، طويلَ الباعِ ؛ كثيرَ الاطّلاعِ . انتهت إليهِ الرّئاسةُ والتّدريسُ واجتماعُ طلبةِ العلمِ عليهِ من تلكَ البلادِ وبلادِ القطيفِ والأحساءِ وغيرِهَا)) .

٦ – وقالَ الشّيخُ محمّدُ عليُّ آل عُصفور في الذّخائرِ : ((ناشرُ لواءِ التّحقيقِ ، جامعُ معاني التّصوُّرِ والتّصديقِ ، سيّدُ المشايخِ والمُحقّقِينَ ، وسَنَدُ الفقهاءِ والمُحدِّثِينَ ، الشّيخُ الأكبرُ ، ومُجدّدُ المذهبِ)) .

٧ – وقالَ الميرزا محمّـدُ بنُ عبدِ النّـبيِّ النّيشـابوريُّ الأخبـاريُّ في إجـازاتِ مشايخِهِ ـ عند ذكرِ ابنِ المُترجَمِ الشّـيخِ حسنٍ ـ : ((نجلُ المرحومِ المبرورِ أمينِ الشّريعةِ ، ومَفخَرِ الشّريعَةِ ، سَـيّدُنا وأستاذُنا)) ، وقال في موضعٍ آخرَ : ((ابن العلاّمةِ الأوحدِ)) .

٨ – وقالَ الإشكوريُّ في دائرةِ المعارفِ الإسلاميَّةِ الكبرى : ((وقد عُرِفَ عنهُ بأنّهُ أكبرُ فقيهٍ أخباريٍّ في عصرِهِ ، وما يصفهُ البعضُ بأنّهُ كانَ مجدّداً للدّينِ في مطلعِ القرنِ الثّالثِ عشرَ ؛ يُؤيّدُ مكانتَهُ العلميَّةَ والفقهيَّةَ ، ودورَهُ في ترويجِ الدّينِ ، وكانَ مُلِمّاً بأكثرِ العلومِ المُتداولةِ في عصرِهِ ؛ يُؤيّدُ ذلكَ تآليفهُ المُتنوّعَةَ)) .

*** مؤلفاته :**

ويُعَدُّ المُترجَمُ مِنَ المُكثِرينَ في التَّصنيفِ في شتَّى العلومِ ؛ ولهُ إجازاتٌ كثيرةٌ ـ ذكَرنا بعضَها عندَ ذكرِ تلامذتِهِ ـ ؛ وهنا سنذكرُ جُلَّ مصنَّفاتِهِ الَّتي وقفنا عليها .

أولاً : في العقائدِ وأصولِ الدِّينِ :

١ـ القولُ الشَّارحِ والحُجَّةُ فيما وردَ عمَّن هوَ على العبادِ حُجَّة : طُبِعَ سنةَ ١٤٢٠هـ بتحقيقِ الشَّيخِ حسنِ آلِ عصفورٍ ، منشورات إسْماعليان ، قُم المُقدَّسَة . وهوَ يتكوَّنُ مِن مُقدِّمةٍ في ما يجبُ اعتقادِهِ ؛ وهل مَعرفتُهُ فطريَّةٌ أم كسبيَّةٌ ؟ ، ومقدارُ ما يجبُ معرفتُهُ . ثمَّ أحَدَ عَشَرَ فصلاً أوَّلُهَا في بيانِ التَّوحيدِ والاستدلالِ عليهِ ؛ وآخرُهَا في إسْمائِهِ وصفاتِهِ ، ثمَّ اثنَا عَشَرَ فصلاً في تنزيههِ تعالى عن الصِّفاتِ الَّتي لا تليقُ بهِ ، ثمَّ فصلٌ في تحقيقِ جوازِ البداءِ عليهِ تعالى ، ثمَّ خاتمةٌ في تحقيقِ زيادةِ العمرِ ونقصانهِ ، وأخيراً فصلٌ في بيانِ معاني الحدوثِ والقلمِ .

أوَّلُهُ : ((الحمدُ للهِ الَّذي جَعَلَ أوَّلَ دينهِ معرفتَهُ وتوحيدَهُ ...)) وآخِرُهُ : ((وجرى ذلكَ بسلخِ شهرِ ربيعِ المولدِ عامِ السَّنةِ السَّابعةِ بعدَ المتينِ والألفِ منَ الهجرةِ النَّبويَّةِ ...)) ، وقالَ في بعضِ إجازاتِهِ : ((وسنتبعُهُ بجزءَينِ آخرَينِ أحدهما في النُّبُوةِ والإمامةِ ، والثَّاني في العدلِ والمعادِ وما يتعلقُ بالنَّشاةِ الأخرويَّةِ)) ، وفي إجازتِهِ للشَّيخِ مرزوقٍ أنَّهُ في مجلَّدَينِ ، تُوجَدُ نسخةٌ منهُ في مكتبةِ السَّيِّدِ المرعشيِّ بقُمَّ تحت رقم ٥٩٧٦ كُتِبَت في خامسِ ربيعِ الآخرِ من سنةِ ١٢٤٨هـ ؛ وهيَ نسخةٌ مجدولةٌ جيِّدةٌ ، ونسخةٌ أخرى ـ منسوخةٌ عن نسخةِ الأصلِ الَّتي كانت لابنِ المُؤلِّفِ ـ بحوزةِ الحاجِّ أبي سلمانَ آلِ عصفورٍ بقلم محمَّدِ بنِ إبراهيمَ كُتِبَت سنةَ ١٢٥٤هـ ؛ وهيَ مُقابَلةٌ على الأصلِ ومُصحَّحةٌ ، وقد ذكرَهُ الطِّهرانيُّ باسم (القولِ الشَّارحِ) ؛ وقالَ : ((صنَّفَهُ لأولادِهِ)) ،

والّذي يظهرُ من كلامِ الطّهرانيِّ هذا ؛ وما ذكرَهُ البلاديُّ في أنوارِهِ باسمِ (الحُجّةِ لثمراتِ المُهجةِ في أصولِ الدِّينِ والمعارفِ الخمسِ) ؛ أنّهما كتابٌ واحدٌ ، واللهُ أعلمُ .

٢ ـ **كَشفُ اللّثامِ في شرحِ إفهامِ الأفهامِ في عقائدِ دينِ الإسلامِ** : شرحٌ على رسالةِ « إفهامِ الأفهامِ » أو « إعلامِ الأنامِ » للشّيخِ سُليمانَ الماحوزيِّ ، قالَ عنهُ المُؤلّفُ في إجازتِهِ للشّيخِ مرزوقِ الشّويكيِّ : ((والمتنُ لجدّي لأمّي الشّيخِ سليمانَ الماحوزيِّ ، وقد شرحتُهُ شرحاً وافياً معَ إيجازِ عبارتِهِ)) .

٣ - **محاسنُ الاعتقادِ للمعارفِ الخمسِ واكتسابِ السّداد** : في العقائدِ ألّفَهُ بعدَ فراغِهِ من تأليفِ كتابِهِ « سدادِ العبادِ » في الاعتقاداتِ الواجبةِ عيناً على المُكلّفِينَ ؛ ليصيرَ كالمُقدّمةِ لذلكَ الكتابِ ، رتّبهُ على مُقدّمةٍ وخمسةِ مقاصدَ ، وفرغ من تأليفِهِ في ٢١ مُحرّم من سنةِ ١٢١٦هـ . أوّلُهُ : ((الحمدُ للهِ الّذي دَلّ على ذاتِهِ بذاتِهِ ...)) ، وتُوجَدُ نسخةٌ منهُ في مكتبةِ السّيِّدِ محمّدِ عليٍّ الطباطبائيِّ القاضي التّبريزيِّ كُتِبَت عن نسخةٍ بخطِّ المُؤلّفِ في سنةِ ١٢٣٣هـ ، ونسخةٌ منهُ في مكتبةِ جامعةِ النّجفِ الدّينيّةِ بالنّجفِ الأشرفِ تحت رقم ٣٦٥ ، كُتِبت في ١١ صفر سنةِ ١٢٣٥هـ ، وذكرَ الطّهرانيُّ في الذريعةِ أنّ نسخةً منهُ في خزانةِ الشّيخِ محمّدِ صالحِ بنِ أحمدَ بنِ صالحٍ آل طعّان البحرانيِّ ، وكذلكَ رآهُ في خزانةِ السّيِّدِ حسَنِ الصّدرِ ، وذكَرَ أنّهُ رآهُ معَ مجموعةٍ كُلّها بخطِّ الشّيخِ محمّدِ بنِ الشيخِ عليٍّ حفيدِ المُترجَمِ كُتِبَت في سنةِ ١٢٣٥هـ . وقد طُبِعَ مرّةً مُستقِلاً ؛ وأخرى معَ السّدادِ .

ثانياً : في التّفسيرِ :

١ - **مفاتيحُ الغيبِ والتّبيانِ في تفسيرِ القرآنِ** . ذكرهُ في أنوارِ البدرَينِ .

ثالثاً : في الحديثِ :

١ - **العدلُ النّواظرِ في مُتمّماتِ كتابِ النّوادرِ** . كذا وسَمهُ المُصنِّفُ في إجازتِهِ

للشُّويكيِّ ؛ وقالَ : ((برزَ منهُ مُجلدٌ واحدٌ في كتابِ الطَّهارةِ . والنَّوادرِ للمُلا الكاشي ؛ بلغَ فيهِ إلى كمالِ علمِ الأصولِ والعقائدِ ؛ مُبرهِناً عليهِ بأخبارٍ ليست في الكتبِ الأربعةِ ؛ فجَرَيتُ على منوالِهِ فيما برزَ منهُ ، نسألُ اللهَ إكمالَهُ)) .

٢ ـــ **الحمائلُ** (**أو الخمائلُ**) . ذكرَهُ الطِّهرانيُّ في الذريعةِ ؛ وأشارَ بأنَّهُ في شرحِ بعضِ الأحاديثِ المُتفرِّقةِ ، كما ذكـرَ أنَّهُ تُوجدُ نسخةٌ منهُ عندَ الشَّيخِ محمَّدِ صالحِ بنِ أحمدَ آلِ طعَّان البحرانيِّ بالبحرينِ .

رابعاً : أجوبةُ المسائلِ :

١ . **الأجوبةُ الجليَّةُ في المسائلِ العَليَّـةِ** ؛ أوَّلُها : ((نحمدُكَ يا خيرَ المَسؤولِينَ على ما أنعمتَ علينا بإجابةِ السُّؤالِ ...)) ، وآخرُهَا : ((وقد جرَّبَهُ بعضُ الثِّقاةِ ـــ كما سَمعناهُ منهُ ـــ ؛ فوجدَهُ كذلكَ ، واللهُ أعلمُ بالصَّوابِ)) ؛ وهي أجوبةُ سِتِّ مسائلَ سألَها السَّـيِّدُ عليُّ ابنِ السَّـيِّدِ عبدِ اللَّطيفِ الحُسينيُّ ؛ طُبعَت سنةَ ١٤٠٩هـ ضمنَ مجموعةِ أجـوبةِ مسائلَ ؛ وَسُمِّيَت بـ (مجموعةِ فتاوى متفرِّقةٍ) ؛ وأغلبُ ما احتوت عليهِ هذه المَجموعةُ موجودٌ عندَ الشَّيخِ محمَّدِ صالحِ العريبيِّ .

٢ـــ **أجوبةُ المسائلِ الدَّهلكيَّةِ** . أوَّلُهَا : ((الحمدُ للهِ الَّذي فتحَ بالمسائلِ مُغلِقَاتِ الأحكامِ ، وأرشـــدَهُم إلى معرفةِ الحلالِ والحرامِ)) ؛ وهي اثنتـانِ وثلاثونَ مسألةً ؛ خَتَمَـها بقولِهِ : ((ولنحبسَ أعنَّةَ الأقلامِ عن الجري في هذا الجوابِ ؛ لانتهاءِ السُّؤالاتِ المُفصَّلةِ في ذلكَ الجوابِ)) ، وقد طُبِعَت ضمن (مجموعةِ فتاوى متفرِّقةٍ) .

٣ ـــ **أجوبةُ المسائلِ الشِّيرازيَّةِ** . ذكرَها البلاديُّ في أنوارِ البدرَينِ .

٤ ـــ **أجوبةُ المسائلِ الصَّمديَّـةِ** . أوَّلُهَا : ((الحمدُ للهِ الَّذي أمرَ في كتابِهِ المكنونِ ...)) ، وآخرُهَا : ((وجرى ذلكَ باليومِ الثَّاني عَشَرَ من شهرِ جمادى الثَّانيةِ من سنةِ ١٢١٣هـــ ،

والحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ)) . وهي أجوبةُ سبعِ مسائلَ سألَهَا الشّيخُ عبدُ الصّمدِ البحرانيُّ .

وأولى هذهِ المسائلِ هيَ هذهِ المسألةُ الّتي نحنُ بصددِهَا ؛ وهيَ المتعلقةُ بمعرفةِ اللهِ وهل هيَ فطريَّةٌ أم مُكتَسَبَةٌ .

٥ ــ **أجوبةُ المسائلِ اللَّطيفيَّةِ** : أجوبةُ إحدى وعشرينَ مسألةً سألَهَا السَّيِّدُ عليُّ ابنُ السَّيِّدِ عبدِ اللّطيفِ الحُسينيُّ ؛ أوّلُهَا : ((الحمدُ للهِ العَليِّ اللّطيفِ ، الكاشفِ المُجيبِ لسؤالِ السّائلينَ بالكشفِ والتّعريفِ ...)) ، وآخرُهَا بيِّنَ وقتَ الفراغِ : ((بعصرِ يومِ السّادسِ والعشرينَ من شهرِ شوّالِ سنةِ ١٢٠٩هـ)) .

٦ ــ **أجوبةٌ لبعضِ المَسائلِ المُرسَلَةِ من القطيفِ في مرّاتٍ متعدّدةٍ** . ذكرَهَا البلاديُّ في أنوارِ البدرَينِ .

٧ ــ **أجوبةُ ما وردَ من المسائلِ من بعضِ الإخوانِ** . أوّلُهَا : ((لحمدُكَ يا مَنْ هوَ فلاحُ السّائلِ ونجاحُ المسائلِ ...)) ، وآخرُهَا : ((ونسألُ اللهَ تعالى نيلَ الثّوابِ والجزاءِ يومَ القيامةِ)) ؛ ثمَّ ذكرَ تاريخَ كتابتِهَا ؛ وأنّهُ السّادسُ عَشَرَ من ذي القعدةِ سنةِ ١٢٠٧هـ ؛ وهيَ أجوبةُ ستٍّ وعشرينَ مسألةً ، طُبعَت ضمنَ (مجموعةِ فتاوى مُتفرّقةٍ) .

٨ ــ **أجوبةُ مسائلِ السّائلينَ** . أوّلُهَا : ((نحمدُكَ اللّهمَّ على ما ألهمتَنا من الفيوضِ في أجوبةِ مسائلِ السّائلينَ)) ، وجدَ في آخرِهَا أنّهُ كتبَهَا سنةَ ١٢١٣هـ .

٩ ــ **أجوبةُ مسائلِ الشّيخِ أحمدَ البحرانيِّ** . تُوجَدُ نسخةٌ منها ضمنَ مجموعةٍ تحتَ رقمِ ١٠٢٠ بمكتبةِ المشكاةِ بطهرانَ .

١٠ــ **أجوبةُ مسائلَ في الطّهارةِ والصّلاةِ** . وهيَ عشرونَ مسألةً ؛ طُبعَت ضمنَ (مجموعةِ فتاوى مُتفرّقة) ؛ وعُنونَت بـ (مسائلَ أخرى) .

١١ ــ **أجوبةُ مسائلَ مُتفرِّقةٍ من بعضِ الإخوانِ** . وهيَ أجوبةُ تسعٍ وعشرينَ مسألةً ؛ طُبِعَت ضمن (مجموعةِ فتاوى مُتفرِّقة) .

١٢ ــ **البراهينُ النَّظريَّةُ في أجوبةِ المسائلِ البَصريَّةِ** . ذكرَها المُصنِّفُ في إجازتِهِ للشَّيخِ مرزوقٍ الشُّويكيِّ ، وفي إجازتِهِ للشَّيخِ أحمدَ بنِ زينِ الدِّينِ الأحسائيِّ ، وذكرَهَا في مُقدِّمةِ الأنوارِ اللَّوامعِ .

١٣ ــ **جواباتُ المسائلِ** . دوَّنَها بنفسِهِ ، وفرغ منها سنةَ ١٢٠٥هـ ، تُوجَدُ نسخةٌ منها في كُتُبِ السَّـيِّدِ خليفةَ الأحسائيِّ ؛ ذكرَ ذلكَ الطَّهرانيُّ في الذريعةِ .

١٤ - **جلاءُ الضَّمائرِ وإزالةُ الحيرةِ عن الحائرِ في جوابِ مسائلِ الشَّيخِ حُسينِ بنِ محمَّدٍ باقرٍ** . ذكرَهُ المُصنِّفُ في إجازتِهِ للشُّوَيكيِّ ، وقالَ : ((رسالةُ جلاءِ الضَّمائرِ في أجوبةِ الشَّيخِ باقرٍ)) ، ونسخةٌ منهُ بخطِّ حفيدِ المُؤلِّفِ الشَّيخِ مُحمَّدِ بنِ عليِّ بن الحُسَينِ آلِ عصفورٍ ، فرغ من كتابتِهَا في ١٥ شعبانَ من سنةِ ١٢٣٤هـ ـ على ما ذكرَهُ الطَّهرانيُّ في الذريعةِ ـ .

١٥ ــ **جملةُ المسائلِ** . وهيَ أجوبةُ ثلاثِ مسائلَ ؛ وتُوجَدُ نسخةٌ منهَا كتبَهَا سالمين سعد سريحُ السَّـيِّدِ حُسينِ بنِ السَّـيِّدِ هاشم الحُسينيِّ الهاشِميِّ ، وفرغ منهَا الجمعةَ خامسَ عشرَ مُحرَّم سنة ١٢٨٥هـ ، طُبِعَت ضمنَ (مجموعةِ فتاوى مُتفرِّقَةٍ) .

١٦ــ **فصْلُ التَّعريفِ في أجوبةِ مسائلِ السَّيِّدِ عليِّ بنِ السَّيِّدِ عبدِ اللَّطيفِ** . أوَّلُـهَا : ((الحمدُ للهِ العَليِّ في ارتفـاعِهِ ، اللَّطـيفِ في صنعِهِ وإبداعِهِ ...)) ، وآخرُهَا : ((وانتهَتْ هذهِ المسائلُ وأجوبتُهَا ، والحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ ، وصلَّى اللهُ على محمَّدٍ وآلهِ الطَّاهرينَ)) ؛ وهيَ أجـوبةُ تسعَ عشـرةَ مسألةً سألَها السَّـيِّـدُ عليُّ بن السَّـيِّدِ عبدِ اللَّطيفِ الحُسينيُّ .

١٧ ـ **المَحاسنُ النَّفسانيَّةُ في أجوبةِ المسائلِ الخراسانيَّةِ** : أجوبةُ اثنتَي عَشرةَ مسألةً ، والسَّائلُ هوَ الشَّيخُ قاسمُ الواعظُ الخراسانيُّ ، أوَّلُهَا : « نحمدُكَ يا مَنْ جعلَ فتحَ منغلقاتِ المسائلِ بمفاتيحِ السُّؤالِ ... » ؛ وهيَ مطبوعةٌ ، تُوجَدُ نسخةٌ منها عندَ الشَّيخِ محمَّدِ صالحِ البحرانيِّ ، ورأى الطَّهرانيُّ نسخةً منها كُتِبت سنةَ ١٣٦٥هـ في المشهدِ الرَّضويِّ من موقوفةِ مدرسةِ السَّبزواريِّ .

خامساً : الرَّسائلُ الفقهيَّةُ :

١ ـ **ابتهاجُ العامِّ (منسك الحجِّ الصَّغير)** . أوَّلُهُ : ((نحمدُكَ اللَّهمَّ يا مَنْ وَفَّقَنَا للتَّمسُّكِ بالحُجَجِ في أداءِ العباداتِ ...)) وآخرُهُ : « وكانَ الفراغُ منهُ اليومَ الرَّابعَ ربيع المولودِ سنة ١١٩٩ التَّاسعةِ والتِّسعينَ والمئةِ والألفِ من أعوامِهِ ... » . وهوَ مطبوعٌ في المؤسسةِ العربيَّةِ للطِّباعةِ والنَّشرِ ، المنامة ، البحرين ، وتُوجَدُ نسخةٌ من المنسكِ الكبيرِ والمنسكِ الصَّغيرِ في مكتبةِ آلِ عصفورٍ في بوشهرَ ، وقد أشارَ إليهما المُصنِّفُ في إجازتِهِ للشَّيخِ مرزوقٍ الشُّويكيِّ .

٢ ـ **إسكاتُ أهلِ الإخفاتِ وإخفاتُ أهلِ الإسكاتِ** . ذكرَهَا البلاديُّ في أنوارِ البدرَينِ ، وذكرَهَا المُصنِّفُ في كتابهِ الفرحةِ الإنسيَّةِ ؛ وذكرَ أنَّها ذهبت في بعضِ الوقائعِ إلا أنَّهُ أوردَ شعبةً منها في كتابهِ السَّوانحِ النَّظريَّةِ ؛ وهيَ تتعلَّقُ بمسألةِ الإخفاتِ أو الجهرِ في التَّسبيحِ في الأخيرتَينِ ؛ واختارَ الجهرَ بالتَّسبيحِ فيهما ـ بالنِّسبةِ للإمام خلافاً للمشهورِ ؛ وأوجبَ الإخفاتَ على المأموم ، وأمَّا المنفردُ فمُخيَّرٌ عندَهُ بينهُمَا ؛ والأحوطُ لهُ استحباباً الإخفاتُ على ما في الفرحةِ ـ ؛ وفاقاً لعمِّهِ الشَّيخِ عبدِ عليٍّ ـ ولهُ رسالةٌ في ذلكَ أيضاً ـ ؛ فقد اختارَ الجهرَ بالتَّسبيحِ ؛ إلا أنَّهُ جَعَلَ القراءةَ في الأخيرتَينِ تبعاً للأُوَّلتَينِ جهراً وإخفاتاً ؛ على ما نقله عنه المُصنِّفُ في جوابِ المسألةِ الأولى من مسائلِ

فضلِ التَّعريفِ في أجوبةِ السَّيِّدِ عليِّ بنِ السَّيِّدِ عبدِ اللَّطيفِ . وكذلكَ لأبيهِ الشَّيخِ محمَّدٍ رسالةٌ فريدةٌ في ذلكَ ؛ اختارَ فيها الجهرَ بالتَّسبيحِ مُطلقاً للإمامِ والمنفردِ ؛ وكذلكَ المأمومِ على تردُّدٍ في ذلكَ معَ اشتراطِهِ عدم إسماعِ الإمامِ . وأمَّا عَمُّهُ الشَّيخُ يوسفُ ؛ فإنَّهُ خيَّرَ الإمامَ والمنفردَ بينَ الجهرِ والإخفاتِ ؛ معَ أحوطيَّةِ الإخفاتِ وأفضليَّةِ الجهرِ ؛ على ما نقلَهُ عنهُ المُصنِّفُ أيضاً في جوابِ تلكَ المسألةِ المُتقدِّمةِ .

٣ ــ **برهانُ الإشرافِ في المنعِ عن بيعِ الأوقافِ** : وهيَ رسالةٌ صغيرةٌ ؛ جَمَعَ فيهَا أقوالَ العلماءِ في بيعِ الأوقافِ ؛ واختارَ المنعَ منهُ مُطلقاً معَ استكمالِهِ شَرائطِ الصِّحَّةِ واللُّزومِ . أوَّلُهَا : ((الحمدُ للهِ الواقفِ على ما في الضَّمائرِ ...)) ، وآخرُهَا : ((وكانَ الفراغُ من تأليفِها بتأريخِ اليومِ الخامسِ عشرَ من جمادى الثَّانيةِ سنةِ ١١٩٠هـ)) . وقد طُبِعَ في مكتبةِ العزيزي بقمَّ المُقدَّسةِ سنةَ ١٣٦٩هـ في ستَّ عشرةَ صفحةً ؛ وتُوجَدُ نسخةٌ منهُ في المكتبةِ الرَّضويَّةِ برقم ٦٤٦٢ ، كُتِبت في القرنِ الثَّالثِ عَشَرَ .

٤ ــ **تحفةُ التُّجَّارِ** . ألَّفَهُ بالتماسٍ من آغا عبدِ الحسينِ التَّاجرِ الشِّيرازيِّ ؛ كما في فارسنامه ناصري ٢ / ١٤٠٨ .

٥ ــ **الجنَّةُ الواقيَةُ في أحكامِ التَّقيَّةِ** . ذكَرَهَا المُصنِّفُ في إجازتِهِ للشُّويكيِّ ؛ وكذلكَ ذكَرَهَا البلاديُّ في أنوارِ البدرَينِ .

٦ ــ **حاسمةُ القالِ والقيلِ في تحديدِ المثيلِ** . ذكَرَهَا البلاديُّ في أنوارِ البدرَينِ .

٧ــ **الحبوةُ أو رسالةٌ في مسائلِ الحبوةِ** . ذكَرَهَا المُصنِّفُ في إجازتِهِ للشُّويكيِّ ، وقالَ : ((رسالةٌ في الحبوةِ ومَا يختصُّ بهِ الولدُ الأكبرُ)) .

٨ ــ **ذريعةُ الهُداةِ في بيانِ معاني ألفاظِ الصَّلاةِ** . ألَّفَهَا للشَّيخِ مُحمَّدِ عليِّ بنِ مُحمَّدِ

جعفرِ بنِ محمَّدٍ حسينِ الكازرونيِّ في ١٠ جمادى الثَّانيةِ ١٢١٣هـ ، أوَّلُهَا : ((الحمدُ للهِ الَّذي جَعَلَ أسرارَ الصَّلاةِ في معاني ألفاظِهَا وكلماتِهَا)) ؛ كما في الذريعةِ ، وتُوجَدُ نسخةٌ منها في مكتبةِ السَّيِّدِ محمَّدِ عليٍّ الطَّباطبائيِّ القاضي التَّبريزيِّ ، ونسخةٌ منها في مكتبةِ السَّيِّدِ خليفة بالنَّجفِ الأشرفِ ضمنَ مجموعةٍ دوَّنها الشَّيخُ محمَّدُ بنُ عليٍّ بنِ حسينِ العصفوريُّ حفيدِ المُؤلِّفِ . وهيَ مطبوعةٌ .

٩ ــ **رسائلُ أهلِ الرِّسالةِ ودلائلُ أهلِ الدلالةِ** . تشتملُ على اثنَتَي عشرَةَ رسالةً جامعةً لجميعِ أحكامِ الفقهِ ، برزَ منها : الصَّلاةُ ، والصَّومُ ، والزَّكاةُ ، والخمسُ . وقالَ في إجازتِهِ للشَّيخِ أحمدَ الأحسائيِّ : ((نسألُ اللهَ إتمامَهُ)) ، وفي إجازتِهِ للشَّيخِ مرزوق الشُّويكيِّ : ((جَمعتُ فيهِ رسائلَ متعدِّدةً مُوزَّعةً على كُتبٍ قد انتهيتُ فيه إلى أثناءِ الرِّسالةِ الحَجِّـيَّةِ ، وكانَ مبدأُ الرَّسائلِ ؛ الرِّسالةَ المُسمَّاةَ بــ " النَّفحةِ القُدسيَّةِ في الصَّلاةِ اليوميَّةِ " ؛ وهيَ أصغرُ الرَّسائلِ)) .

١٠ــ **منسكُ الحجِّ المُتوسِّطُ** .

١١ ــ **منسكُ الحجِّ الكبيرُ**. فرغ من تأليفِهِ في ١٤ شوَّال سنةِ ١٢٠٦هـ ؛ وقد طُبِعَ في مطبعةِ النَّادري ببمبئي سنةَ ١٣١٤هـ ، وذكَرَ الطِّهرانيُّ أنَّها عندَ الشَّيخِ محمَّدِ صالحِ البحرانيِّ في القطيفِ كما حكاهُ هوَ لهُ .

١٢ ــ **وسيلةُ الأنامِ في أحكامِ الصِّيام** . أوَّلُها : ((الحمدُ للهِ الَّذي فضَّلَ مدادَ العلماءِ على دماءِ الشُّهداءِ ...)) ، وآخرُهَا : ((وكانَ الفراغُ من ذلكَ صبحَ اليومِ الرَّابعِ والعشرينَ من شهرِ جمادى الأولى سنةِ ١٢٠٧ ...)) ، تُوجَـدُ منـها نسخـةٌ بخـطِّ الشَّيخِ محمَّـدِ بنِ عبدِ اللهِ الشُّويكيِّ ، وأخرى بخطِّ ناصرِ بنِ عبدِ الخالقِ بنِ عبدِ الخضرِ بن جُمعة بنِ ناصرِ بنِ عليِّ بنِ نشرة ؛ وتاريخُ كتابتِها ١٣ صفر سنة ١٢٧٥هـ ، كذا ذكَـرَ عــليٌّ

المباركُ محقِّقُ طَبعةِ البحرينِ ؛ منشورات بوري .

١٣- **النَّفحةُ القدسيَّةُ في أحكامِ الصَّلاةِ اليوميَّةِ** . تشتملُ على واحدٍ وثلاثينَ فصلاً في الطَّهارةِ والصَّلاةِ . أوَّلُها : ((أحمدُكَ يا مَن جَعَلَ الصَّلاةَ بعدَ المعرفةِ أفضلَ الأعمالِ والعباداتِ المُوظَّفةِ ...)) ، وآخرُهَا : ((وكانَ الفراغُ منها عصرَ يومِ العشرينِ من صفرٍ بعدَ الفراغِ من قراءةِ مأتمِ أبي عبدِ اللهِ الحُسينِ ــ عليهِ السَّلامُ ــ)) ؛ أملاهَا في ثلاثةِ أيَّامٍ - مِنْ حفظِهِ - على كاتبِهَا الشَّيخِ محمَّدٍ الشُّويكيِّ ، وقالَ الشُّويكيُّ مُقرِّضاً ومُؤرِّخاً لِهذا الكتابِ :

حبَّذا نفحةَ قُدسٍ لا تُضَاهَا ... في صلاةٍ أرضتِ الرَّبَّ الإلَهَا
بنتُ يومَينِ ويومٍ برزت ... في صدورِ الطِّرْسِ[1] تَهْدِي من تَلاهَا

تُوجَدُ منها نسخٌ متعدِّدةٌ ؛ منها نسخةٌ في مكتبةِ السَّيِّدِ المرعشيِّ برقم ٢٤٧٥ بخطِّ محمَّدِ بنِ عليِّ بنِ محمَّدِ بنِ أحمدَ بنِ إبراهيمَ آلِ عصفورٍ ، كتبَهَا في يومِ الجمعةِ ٢٩ من ذي القعدةِ من سنةِ ١٢١٤هـ ، ونسخةٌ مُصحَّحةٌ عليها تعاليقُ مِنَ الكاتبِ ، ونسخةٌ في مركزِ الوثائقِ التَّاريخيَّةِ في البحرينِ برقم ٢٢٨ ، ونسخةٌ في مكتبةِ جامعةِ طهرانَ برقم ١٠٢٠٣ ، ونسخةٌ في مكتبةِ الإمامِ الرِّضا - عليهِ السَّلامُ - برقم ١٠٣٧٤، ونسخةٌ في مكتبةِ السَّيِّدِ أحمدَ الزَّنجانيِّ الخاصَّةِ في قُمَّ المُقدَّسةِ . وكانت هيَ الرِّسالةَ العمليَّةَ في الطَّهارةِ والصَّلاةِ قبل السَّدادِ .

١٤- **هدايةِ العقولِ والقلوبِ والحواسِّ إلى أحكامِ الزَّكواتِ والأخماسِ** . تُوجَدُ صورةٌ منها في مكتبةِ السَّيِّدِ هاشم بنِ السَّيِّدِ عليٍّ الطَّويلِ الغُرَيفيِّ النُّعيميِّ ، وكذلكَ تُوجَدُ نسخةٌ منها بخطِّ ناصرِ بنِ عبدِ الخالقِ تضمُّ معَهَا وسيلةَ الأنامِ والنَّفحةَ القدسيَّةَ .

(١) في المصباحِ : ((الطِّرْسُ : الصَّحيفةُ . ويُقالُ هي الَّتي مُحِيَتْ ثمَّ كُتِبَتْ . والجمعُ أطراسٌ وطروسٌ)) .

سادساً : الفقهُ الفتوائيُّ العمليُّ (الرِّسالةُ العمليَّةُ) :

١ ــ **سدادُ العِبادِ ورشادُ العُبَّاد** : قالَ في إجازتِهِ للشَّيخِ مرزوق : ((في الفقهِ الكاملِ ، بلغنَا فيهِ إلى كتابِ المكاسبِ والبيوعِ في مُجلَّدَينِ)) ؛ أوَّلُهُ : ((الحمدُ للهِ الَّذي فقَّهَنَا في أحكامِهِ ...)) ؛ والمطبوعُ منهُ إلى البيوعِ كذلكَ ، وطُبِعَ عدَّةُ طبعاتٍ ، وتُوجَدُ نسخةٌ منهُ في مكتبةِ السَّيِّدِ محمَّدِ عليٍّ الطَّباطبائيِّ التَّبريزيِّ القاضي من بدايةِ الكتابِ إلى نِهايةِ الخُمُسِ ، كُتِبَت في سنةِ ١٢٣٢هـ ، ونسخةٌ منهُ في مكتبةِ آلِ عصفورِ ببوشهرَ ، ونسخةٌ من مجلَّدينِ منهُ في خزانةِ الشَّيخِ محمَّدِ صالحِ البحرانيِّ ؛ كما ذُكرَ في الذريعةِ . والمُهمُّ في الأمرِ أنَّ صاحبَ الذريعةِ ؛ رأى نسخةً منهُ في مكتبةِ السَّيِّدِ خليفةَ بخطِّ الشَّيخِ أحمدَ بنِ خلفِ بنِ عبدِ عليٍّ ؛ من مجلَّدين : الأوَّلُ من العباداتِ إلى آخرِ الحجِّ ، والثَّاني من المتاجرِ إلى آخرِ الدِّياتِ ؛ وهذهِ المكتبةُ بيعَتْ محتوياتُهَا في المزادِ بثمنٍ بخسٍ ؛ ولا يُعلَمُ أينَ هيَ الآن هذهِ النسخةُ الَّتي فيها بقيَّةُ السَّدادِ !! .

سابعاً : الفقهُ الاستدلاليُّ والشروحُ :

١ ــ **الأنوارُ اللَّوامعُ في شرحِ مفاتيحِ الشَّرائعِ** : شرحٌ مَمزوجٌ كبيرٌ في أربعة عَشَرَ جزءاً على كتابِ « مفاتيحِ الشَّرائعِ » للمولى محسنِ الفيضِ الكاشانيِّ المُتوفَّى سنة ١٠٩١هـ ، تَمَّ كتابُ الصَّلاةِ منهُ في سابعِ ذي الحِجَّةِ سنةِ ١٢٠٩ ، والمُجلَّدُ السَّابعُ في ٢٥ شعبانَ سنةِ ١٢١٤ ، والمُجلَّدُ الثَّامنُ في رمضانَ سنةِ ١٢١٠هـ ، والمُجلَّدُ التَّاسعُ في ٥ صفرَ سنةِ ١٢١١هـ ، والمُجلَّدُ العاشرُ في ١٢ مُحرَّم سنةِ ١٢١٢ هـ ، والمُجلَّدُ الحادي عَشَرَ في سنةِ ١٢١٢هـ ، والمُجلَّدُ الرَّابعُ عَشَرَ في ١١ ذي القعدةِ سنةِ ١٢١٣هـ ، وقد كَتَبَ نُسخةً منهُ عبدُ عليٍّ بنِ أحمدَ بنِ عليٍّ بنِ الحُسينِ الأواليُّ البحرانيُّ في سنةِ ١٢١٦هـ ؛ وقرَّظهُ من شعرهِ بأبياتٍ منها :

للهِ درُّكَ مِن كتابٍ قد خَلا مِن مُشبهٍ فِي هذهِ الأعصارِ
جَمَعَ المسائلَ جُلَّهَا وأهمَّهَا مِنْ غيرِ تطويلٍ و لا إكثارِ
لَم تبقَ بكرٌ مِنْ مسائلِهِ بلا فَضٍّ بُعَيْدَ الحَجْبِ فِي الأستارِ

أوَّلُهُ : ((الحمدُ للهِ الَّذي فتحَ لنا مُغلقاتِ أبوابِ الأحكامِ بِمفاتيحِ أخبارِهِم ــ عليهمُ السَّلامُ ــ ...)) ، تُوجَدُ نسخٌ متعدِّدةٌ لأجزاءٍ متعدِّدةٍ منهُ في مكتباتٍ مُتفرِّقةٍ كمكتبةِ آلِ عصفورٍ في بوشهرَ والمكتبةِ الرَّضويَّةِ .

٢.**الأنوارُ الوَضيَّةُ في شرحِ الأخبارِ أو الأحكامِ الرَّضويَّةِ** : في شرحِ أربعِ مئةِ حديثٍ أملاها الإمامُ الرِّضا ـ عليهِ السَّلامُ ـ للمأمونِ والمشهور بـ (شرائعِ الدِّينِ) ، وقالَ المصنِّفُ في إجازتِهِ للشَّيخِ الشُّويكيِّ : ((الأنوارُ الضَّويَّةُ في شرحِ الأحكامِ المُرتضويَّةِ ؛ وهو ما اشتملَ عليهِ حديثُ شرائعِ الدِّينِ الَّذي كتبَهُ عليُّ بنُ موسى الرِّضا ــ عليهِ السَّلامُ ــ إلى المأمونِ ، وقد رتَّبتُهُ أصولاً وفروعاً وأتممتُهُ بما يناسبُ حالهُ)) ، طُبِعَ في قمَّ المُقدَّسةِ سنةَ ١٣٦٥هجريَّة شَمسيَّة في ٢٤٨ صفحةً ، ولحفيدِ حفيدِهِ الشَّيخِ خلفٍ تعليقاتٌ تتضمنُ بعضَ مراداتِهِ وشرحَ بعضِ كلامِهِ ؛ وقد أُلحِقَت بهامشِ المطبوعِ ؛ وهيَ تشملُ الأمرَ بالمعروفِ والنَّهيَ عن المنكرِ ، وأحكامَ الوضوءِ والصَّلاةِ والصِّيامِ والزَّكاةِ والخُمُسِ وبدايةَ أحكامِ الحجِّ . وتُوجدُ نسخةٌ منه عندَ صاحبِ أنوارِ البدرَينِ مقروءةٌ على المُؤلِّفِ مِن قِبَلِ تلميذِهِ الشَّيخِ مرزوقٍ الشُّويكيِّ ؛ وفي ظَهرِهَا إجازةٌ لقارِئِهَا بخطِّ المُؤلِّفِ ؛ وذكَرَ في الذريعةِ أنَّ نسخةً بخطِّ الشَّيخِ مرزوقٍ عندَ البلاديِّ ؛ ويبدو أنَّهَا نفسُ النُّسخةِ المُتقدِّمةِ ؛ فيكون الكاتبُ والقارئُ والمُجازُ واحداً .

٣ ــ **رواشحُ العنايةِ الرَّبانيَّةِ في شرحِ الكفايةِ الخراسانيَّةِ** . شرحٌ مَمزوجٌ كبيرٌ على كتابِ الكفايةِ للسَّبزواريِّ المتوفَّى سنة ١٠٩٠هـ ؛ يتمُّ ـ كما يقولُ الشَّارحُ ـ

في عشرينَ جُزءاً ، ونقلَ فيهِ كثيراً من أقوالِ الفقهاءِ وناقشَهَا . تمّ المُجلّدُ الأوّلُ منهُ في ١٩شعبانَ سنةِ ١٢٠٥هـ ، والمُجلّدُ الثّاني في ٢٨ ذي القعدةِ سنةِ ١٢٠٥هـ ، والمُجلّدُ الثّالثُ في ٢٩ محرّم سنة ١٢٠٦هـ ، ولِمُحمّدِ بنِ عبدِ اللهِ الشُّويكيِّ أبياتٌ في تقريظِ الكتابِ ؛ منها هذانِ البيتان :

ومذ وَرثَ الشّيخُ المُقدّسُ يوسفُ لعترتِهِ جَمعاً حدائقَ ناضرةْ

سَقَى روضَهَا شيخي حسينٌ وعَمُّها رواشحَ لُطفٍ بالكفايةِ مَاطرةْ

أوّلُهُ : ((الحمدُ للهِ الّذي جَعَلَ في استبصارِ فقيهِهِ الكافي وتهذيبِهِ الوافي كمالَ الكفايةِ ؛ ومعتبرَ طالبِ العلمِ هوَ الذّخيرةُ والوسائلُ ؛ لكلِّ مُنتَهى مَطلَبٍ وغايةٍ ...)) .

تُوجَدُ نسخةٌ من أجزائِهِ (الأوّلِ والثّاني والثّالثِ) في مكتبةِ السّيّدِ المرعشيِّ بقمَّ المُقدّسةِ بخطِّ عبدِ عليِّ بنِ عليِّ بنِ محمّدٍ التّوبليِّ الجد حفصي البحرانيِّ كُتِبت سنةَ ١٢٠٦هـ ، والموجودُ منهُ في خزانةِ الشّيخِ مُحمّدٍ صالحِ بنِ أحْمدَ بنِ صالحٍ البحرانيِّ مجلّداتٌ في الطّهارةِ والصّلاةِ إلى بحثِ مكانِ المُصلّي ؛ ونسخةٌ مِنَ المُجلّداتِ (الأوّلِ والثّاني والخامسِ) في مكتبةِ آلِ عصفورٍ ببوشهرَ بخطِّ محمّدِ بنِ عبدِ اللهِ الشُّويكيِّ ، ونسخةٌ من أحكامِ الوضوءِ إلى الاستحاضةِ في المكتبةِ الرّضويّةِ برقمِ ١٧٨٢٥بخطِّ الشُّويكيِّ كتبَها في حياةِ المُؤلّفِ ، وفي نفسِ المكتبةِ نسخةٌ منهُ في أحكامِ اللّباسِ ومكانِ المُصلّي برقمِ ١٧٨٢٦ ، وأخرى من أحكامِ التّخلّي إلى الغُسْلِ فيها برقمِ ١٧٩٤٧ وكلتاهُمَا كُتِبَتَا في القرنِ الثّالثِ عَشَرَ .

٤- **السّوانحُ النّظريّةُ في شرحِ البدايةِ الحُرّيّةِ** . شرحٌ على كتابِ بدايةِ الهدايةِ للشّيخِ مُحمّدِ بنِ الحسنِ الحُرِّ العامليِّ المتوفّى سنة ١١٠٤هـ في ستّةِ مجلّداتٍ ، فرغ مِنَ المُجلّدِ الثّاني في ٢٩ ذي القعدةِ سنةِ ١٢٠٦هـ ، ومِنَ المُجلّدِ الثّالثِ في سنةِ

١٢٠٨هـ ، ومن المُجلَّدِ السَّادسِ في ١١ ذي القعدةِ سنةَ ١٢١٢هـ ، وقد أشارَ المُترجَمُ في إجازتِهِ للشَّيخِ مرزوقٍ بأنَّ الكتابَ في سبعةِ مجلَّداتٍ ، أوَّلُهُ : ((الحمدُ للهِ الَّذي جَعَلَ الجواهرَ القُدسيَّةِ وسائلَ الأمَّةِ إلى الشَّرائعِ المُحمَّديَّةِ ...)) ، وتُوجَدُ نسخةٌ من المُجلَّدِ السَّادسِ بخطِّ الشَّيخِ طاهرِ بنِ عبدِ عليٍّ بنِ عبدِ الرَّسولِ في سنةِ ١٢٣٥هـ عندَ الشَّيخِ عبدِ الحُسَينِ الحِلِّيِّ بالنَّجفِ الأشرفِ ، ومن المُجلَّدِ الرَّابعِ والخامسِ من أوَّلِ المكاسبِ المُحرَّمةِ إلى الطَّلاقِ بخطِّ محمَّدِ عليٍّ بنِ عبدِ الصَّمدِ الجامعيِّ في سنةِ ١٢٣٥هـ ، وتُوْجَدُ جميعُ المُجلَّداتِ السِّتَّةِ في مكتبةِ الشَّيخِ عليٍّ كاشفِ الغطاءِ في النَّجفِ الأشرفِ ذكرَ ذلكَ في الذريعةِ ، ويُوجَدُ المُجلَّدُ الثَّاني من شرائطِ الصَّلاةِ إلى نِهايةِ الجزءِ الثَّاني بخطِّ ميرِ إسْماعيلَ بنِ ميرِ هادي البيرجنديِّ القائنيِّ بأمرِ مِنَ السَّيِّدِ حيدرِ المُوسَويِّ الحُسينيِّ ؛ والنُّسخةُ في مكتبةِ جامعةِ طهرانَ برقم ٦٩٢٤ ، ونسخةٌ من المُجلَّدِ الأوَّلِ في الطَّهارةِ بمكتبةِ كليَّةِ الإلَهياتِ بجامعةِ طهرانَ برقم ١٣٧ ، والظَّاهر أنَّها بخطِّ المُؤلِّفِ ، ونسخةٌ من المُجلَّدَينِ الرَّابعِ والسَّادسِ في مكتبةِ آلِ عصفورٍ ببوشهرَ بخطِّ الشَّيخِ مرزوقِ الشُّويكيِّ في ٤ رمضانَ سنةِ ١٢٥٤هـ ، ونسخةٌ من المُجلَّدِ الثَّالثِ من أحكامِ صلاةِ الجُمُعةِ إلى أحكامِ صلاةِ القصرِ في المكتبةِ الرَّضويَّةِ برقم ١٧٩٨٧ بخطِّهِ أيضاً .

٥ ــ (**عيونُ) الحقائقِ النّاظرةِ في تتميمِ الحدائقِ النّاضرةِ** . ذكَرَهُ في أنوارِ البدرَينِ ؛ وصرَّحَ بأنَّهُ تتميمٌ لكتابِ عمِّهِ (الحدائقِ) في مجلَّدَينِ ، وقد أشارَ المُؤلِّفُ في إجازتِهِ للشَّيخِ الشُّويكيِّ بأنَّ لهُ كتابَ متمِّماتِ الحدائقِ المُسمَّى بالحدقِ النَّاظرةِ في مجلَّدَينِ ؛ والأرجحُ أنَّهما كتابٌ واحدٌ . طُبِعَ عدَّةَ طبعاتٍ ، ونسخةٌ منهُ في مكتبةِ السَّيِّدِ الحكيمِ بالنَّجفِ الأشرفِ برقمِ ٢٣٦٧ كتبَهَا محمَّدُ عليٍّ الشُّويكيُّ سنةَ ١٢٥٧هـ مِنَ العتقِ

إلى الكفَّاراتِ ، ونسخةٌ منهُ في مكتبةِ آلِ عصفورٍ ببوشهرَ بخطِّ الشَّيخِ مرزوقٍ الشُّويكيِّ ، ونسخةٌ منهُ في نفسِ المكتبةِ بخطِّ عبدِ اللهِ بنِ عليِّ بنِ محمَّدِ بنِ أحمدَ بنِ إبراهيمَ آلِ عصفورٍ في ٢٩ ذي القعدةِ سنةِ ١٢٤٠هـ .

٦ ــ **الفرحةُ الإنسيَّةِ في شرحِ النَّفحةِ القُدسيَّةِ** . شَرَحَ المُؤلِّفُ رسالتَهُ المسمَّاة بـ (النَّفحةِ القدسيَّةِ في أحكامِ الصَّلاةِ اليوميَّةِ) في مجلَّدَينِ ، وفرغ منهُ في ثاني عَشَرَ ربيعِ الآخرِ من سنةِ ١٢١٥هـ ، وقد أشارَ إليهِ في إجازتِهِ للشَّيخِ مرزوقٍ ، أوَّلُهُ : ((الحمدُ للهِ الَّذي أهبَّ علينَا النَّفحةَ القُدسيَّةَ ...)) ، تُوجَدُ نسخةٌ منهُ في مكتبةِ السَّيِّدِ محمَّدِ عليٍّ السَّبزواريِّ بالكاظميَّةِ المُقدَّسةِ بخطِّ محمَّدِ عليِّ بنِ محمدِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ حُسينِ الشُّويكيِّ ؛ ذكَرَ ذلكَ في الذريعةِ .

ثامناً : في الشِّعرِ واللُّغةِ والنَّحوِ :

١ــ **أرجوزةٌ في ظنَّ وأخواتِها** . ذكرَهَا في أنوارِ البدرَينِ ، وفي موضعٍ من الذَّريعةِ باسمِ (منظومة في ظنَّ وأخواتِهَا) ، وقالَ المصنِّفُ في إجازتِهِ للشَّيخِ مرزوقٍ الشُّويكيِّ : ((منظومةٌ في علمِ النَّحوِ بلغتْ لظنَّ وأخواتِهَا مُرتَّبة ترتيب الألفيَّةِ)) .

٢ ــ **أرجوزةٌ أو منظومةٌ في الفقهِ** . ذكَرَ في أنوارِ البدرَينِ ؛ أنَّها لَم تتم ، وقالَ المُصنِّفُ في إجازته للشُّويكيِّ : ((الرِّسالةُ المنظومةُ في فقهِ الصَّلاةِ لَم تكمل)) .

٣ ــ **شارحةُ الصُّدورِ ورافعةُ المَحذورِ** . منظومةٌ في أصولِ الدِّينِ ، فرغ منها في ٢٨ شعبانَ سنةِ ١٢٠٩هـ ، وقالَ النَّاظمُ في إجازتِهِ للشَّيخِ الشُّويكيِّ : ((والمنظومةُ الأخرى كاملةٌ بلغت مئةً وثمانينَ بيتاً مسمَّاة بـ (شارحةِ الصُّدورِ) ، وضعتُهَا في علمِ العقائدِ)) ، أوَّلُها :

حَمداً لربي واجبِ الوجودِ العـالِـمِ القـديرِ والمـريـدِ

وآخرها :

تَمَّ الختـامُ ثامنَ العِشـرينَا من شهرِ شعبانَ مِنَ السِّـنينَا

تاسعـة ومـئة ومـرَّةْ من بعدِ ألفٍ من سنينَ الهجرة

وتُوجَدُ نسخةٌ منها عندَ السَّيِّدِ حُسينِ الأصفهانيِّ الهمدانيِّ في النَّجفِ الأشرفِ ، ونسخةٌ منها في مكتبةِ السَّيِّدِ الحكيمِ بالنَّجفِ الأشرفِ برقمِ ٢١٩٥ مِنَ القرنِ الثَّالثِ عَشرَ ، طُبعَت ضمنَ (مجموعةِ فتاوى متفرِّقةٍ) .

٤ ــ **العواملُ السَّماعيَّةِ والقياسيَّةِ** . أشارَ إليهِ المُؤلِّفُ في إجازتِهِ للشُّويكيِّ ؛ وقالَ : ((رسالةٌ في عواملِ النَّحوِ القياسيَّةِ والسَّماعيَّةِ)) .

٥ ــ **ديوانُ الشَّيخِ حُسينِ العُصفوريِّ** . قالَ البلاديُّ في أنوارِ البدرَينِ : ((إنَّهُ في تسعةِ آلافِ بيتٍ كلّها في مراثي الحسينِ ــ عليهِ السَّلامُ ــ)) ، وقالَ المُصنِّفُ في إجازتِهِ للشُّويكيِّ : ((ديوانُ شعرٍ كبيرٌ كُلُّهُ في رثاءِ أبي عبدِ الله الحُسينِ ــ عليهِ السَّلامُ ــ ، قد اشتملَ على ما يزيدُ على ٧٠٠٠ بيتٍ سوى أشعارنا المُتفرِّقة)) ، تُوجَدُ نسخةٌ منهُ في مكتبةِ الميرزا باقرِ القاضي في تبريزَ ، ونسخةٌ منهُ في مكتبةِ السَّيِّدِ خليفةَ القطيفيِّ بالنَّجفِ الأشرفِ بخطِّ الشَّيخِ محمَّدِ بنِ عليِّ بنِ حُسَينِ العصفوريِّ حفيدِ المُؤلِّفِ ، ذكَرَ ذلكَ الطَّهرانيُّ في الذريعةِ .

٦ ــ **رسالةٌ في تركيبِ (سُبحانَ رَبِّيَ العظيمِ وبحمدِهِ)** . ذكرَهَا المُؤلِّفُ في إجازتِهِ للشُّويكيِّ .

٧ ــ **شرحُ كلامِ أميرِ المؤمنينَ ـ عليهِ السَّلامُ ـ في دعاءِ كُميل** : ((وَمَا كَانَ لأحَدٍ فِيْهَا مَقَرَّاً وَلا مَقَامَاً)) ؛ شرحاً لَها وتوجيهاً لإعرابهَا ، ذكرَهَا المُؤلِّفُ في إجازتِهِ للشُّويكيِّ .

تاسعاً : في تاريخ وسيرة المعصومين ـ عليهم السلام ـ :

١ ــ **باهرة العقول في نسب الرَّسول ـ صلَّى اللهُ عليه وآله ـ** : ذكَرَها المُصنِّفُ في إجازتِهِ للشُّويكيِّ ؛ وكذلكَ البلاديُّ في أنوارِ البدرَينِ ، وصرَّحَ بأنَّهُ في شرحِ أحوالِ آبائِهِ ـ صلواتُ اللهِ عليهِ وآلهِ وعليهم ـ إلى آدمَ أبي البشرِ ـ عليهِ السَّلامُ ـ .

٢ــ **بَهجةُ الأرواحِ في مولدِ خامسِ الأشباحِ** : أوَّلُهُ : ((الحمدُ للهِ القديمِ ؛ فلا يُدرَى متَى كان ...)) ، وآخِرُهُ : ((وهذا آخــرُ ما أردنا إثباتَهُ من مولدِهِ الشَّريفِ والحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ)) ، طُبِعَ ضمنَ مجموعةِ نورِ الأبصارِ في مواليدِ الأئمَّـةِ الأطهارِ .

٣ ــ **سحائبُ المصائبِ في وفاةِ الإمامِ عليِّ بنِ أبي طالبٍ ـ عليهِ السَّلامُ ـ** . أشارَ إليهِ المُؤلِّفُ في إجازتِهِ للشَّيخِ الشُّويكيِّ ، وقالَ : ((سحائبُ النَّوائبِ في مأتمِ عليِّ بنِ أبي طالبٍ)) .

٤ ــ **ضياءُ النَّادي ورواءُ الصَّادي في وفاةِ عليِّ بنِ محمَّدٍ النَّقيِّ الهادي ـ عليهمَا السَّلامُ ـ** : في ثلاثةِ مَجالسَ ، أوَّلُهُ : ((الحمــدُ للهِ الهادي عبادهُ إلى ولايةِ أهلِ البيتِ ــ عليهمُ السَّلامُ ــ ...)) ، وآخِرُهُ : ((وهذا آخــرُ ما انتهى إلينا من وفاةِ سيِّدِنا ومولانا عليِّ بنِ محمَّدٍ الهادي ــ عليهِ السَّلامُ ــ على التَّمامِ والكمالِ)) ، طُبِعَ ضمنَ مجموعةِ وفياتِ الأئمَّةِ ـ عليهمُ السَّلامُ ـ .

٥ - **الدُّرةُ الغرّاءُ في وفاةِ الزهراءِ ـ عليهَا السَّلامُ ـ** : فرغ منهُ في ذي الحجَّـةِ ١٢١١هـ ، أوَّلُهُ : ((الحمدُ للهِ الَّذي ابتلى أولياءَهُ في هذهِ الدَّارِ ...)) ، وآخِرُهُ : ((وهذا آخرُ ما وجدناهُ مسطوراً من وفاةِ الزَّهراءِ ؛ ونستغفرُ اللهَ من الزِّيادةِ والنُّقصانِ ، والسَّهوِ والغلطِ والنِّسيانِ)) ، طُبِعَ بالنَّجفِ الأشرفِ في ستٍّ وتسعينَ صفحةً من القَطْعِ المُتوسِّطِ ، تُوجَدُ نسخةٌ

منهُ في مكتبةِ آلِ عصفورِ ببوشهرَ كتبَها عبدُ النَّبيِّ بنُ حُسينِ بنِ عبدِ اللهِ الإصبعيُّ البحرانيُّ في ١٠ جمادى الأولى من سنةِ ١٢١٢هـ ، ونسخةٌ ثانيةٌ في مكتبةِ المشكاةِ بطهرانَ برقم ١٠٦٧ ، وثالثةٌ في المكتبةِ الرَّضويةِ برقم ١٧٩٥٦.

٦ ــ ضِرامُ الحزنِ الوقَّادِ في وفاةِ سيِّدِنا محمَّدِ بنِ عليٍّ الجوادِ . عليهما السَّلامُ . . أوَّلُهُ : ((الحمدُ للهِ الَّذي كرَّهَ هذهِ الدَّارَ لأجوادِ عبادِهِ ...)) ، وآخرُهُ : ((ومن العبابسةِ الَّذين تَمرَّدوا بغياً وتاهوا في الضَّلالِ وهاموا)) ، طُبعَ ضمنَ مجموعةِ الوفيَّاتِ ، وتُوجَدُ نسخةٌ منه في مخطوطاتِ القطيفِ بخطِّ جوادِ بنِ عليٍّ بنِ مهديٍّ بنِ حيَّان كتبَها في سنةِ ١٣٢١هـ .

٧ ــ ضِرامُ الكَمَدِ والحَزَنِ في وفاةِ نبيِّنا محمَّدٍ . صلَّى اللهُ عليهِ وآلهِ . وما تعقَّبَها من الفِتَنِ والمِحَنِ . تُوجَدُ نسخةٌ منهُ في مكتبةِ آلِ عصفورِ في بوشهرَ ، كُتِبت في سنةِ ١٢٥٦هـ .

٨ ــ الفوادحُ الحُسَينيَّةُ والقوادحُ البينيَّةُ : مُؤَلَّفٌ على غرارِ كتابِ « المُنتخبِ الفخريِّ » للشَّيخِ فخرِ الدِّينِ الطُّريحيِّ ، وجَعَلَ لكلِّ يومٍ من أيَّامِ عاشوراءَ ثلاثةَ فوادحَ كمجالسَ مرتَّبة للخطباءِ والرَّاثينَ ؛ وضَمَّنها أشعاراً ومراثيَ تناسبُ الموضوعاتِ ، وهَذَّبهُ في يومِ الأحدِ السَّابعِ عَشَرَ من ذي الحجَّةِ من سنةِ ١٢٠٩هـ ، وقالَ في إجازتِهِ للشَّيخِ الشُّويكيِّ : ((جَمَعتُهُ لِيُقرأَ في مأتمِ أبي عبدِ اللهِ ــ عليهِ السَّلامُ ــ مدَّةَ العَشرِ ، وقد أودعتُهُ منَ الخطبِ والأخبارِ ما يُجدِّدُ على القلوبِ الغافلةِ مراثي تلكَ الخطوبِ والأخطارِ ؛ مُرتَّباً ترتيبَ المنتخبِ)) ، أوَّلُهُ : ((الحمدُ للهِ الَّذي بَوَّأ آلَ الرِّسالةِ مقاعدَ التُّقى والجلالةِ)) طُبعَ عِدَّةَ طبعاتٍ ، ويبدو أنَّ المطبوعَ هوَ تهذيبُهُ .

٩ ــ قبساتُ الحَزَنِ في مقتلِ الشَّهيدِ الحَسَنِ ـ عليهِ السَّلامُ ـ . تُوجَدُ نسخةٌ منهُ

في مكتبةِ آلِ عصفورِ ببوشهرَ كتبَهَا عليُّ بنُ عبدِ الإمامِ التُّوبليُّ البحرانيُّ في ٢٣ من صفرِ سنةِ ١٢٠٧هـ.

١٠ ــ **قدمُ الزِّنادِ لنارِ مصيبةِ زينِ العِبَادِ - عليهِ السَّلامُ -** . فرغ منهُ في ٢٥ محرَّمٍ من سنةِ ١٢١٢هـ . تُوجَدُ نسخةٌ منهُ في مكتبةِ آلِ عصفورِ ببوشهرَ كتبَهَا عبدُ النَّبيِّ بنُ حُسينِ الإصبعيُّ البحرانيُّ في ١٣ ربيعِ الثَّاني من سنةِ ١٢١٢هـ .

١١ ــ **لَهيبُ الأحزانِ الضَّارمِ في وفاةِ موسى بنِ جعفرٍ الكاظمِ - عليهِ السَّلامُ -** . أوَّلُهُ : ((الحمدُ للهِ الَّذي ابتلى أولياءَهُ بأرجاسِ النَّاسِ ...)) وآخرُهُ : ((وهذا آخرُ ما وجدناهُ من الأخبارِ في ذكرِ وفاتِهِ وسببِهَا ، وصلَّى اللهُ على محمَّدٍ وآلِهِ الطَّاهرِينَ)) ، طُبِعَ ضمنَ مجموعةِ الوفيَّاتِ .

١٢ . **مثيرُ الحُزنِ الكامنِ في مقتلِ الإمامِ الضَّامنِ - عليهِ السَّلامُ -** . فرغ منهُ في ١١ من صفرِ سنةِ ١٢١١هـ . أوَّلُهُ : ((الحمدُ للهِ رضاً بقضائِهِ ...)) ، تُوجَدُ نسخةٌ منهُ في مكتبةِ آلِ عصفورِ ببوشهرَ ، وأخرى في المكتبةِ الرَّضويةِ برقمِ ٩٩٠٧ من القرنِ الثَّالثِ عشرَ .

١٣ــ **مجالسُ العاشورِ** . ذكَرَ الطِّهرانيُّ في الذريعةِ أنَّ نسخةً منهُ في مكتبةِ السَّيِّدِ عليٍّ الإيرواني بتبريزَ ، ويظهر أنَّهُ المرادُ من قولِ المُؤَلِّفِ في إجازتِهِ للشَّيخِ الشُّويكيِّ - بعدَ ذكرِ الفوادحِ - : ((وكتابٌ اشتملَ على ثلاثينَ مَجلساً ؛ لكلِّ ليلةٍ منَ الشَّهرِ مجلسٌ يُقرَأ فيها)) .

١٤ ــ **مُريقُ الدُّموعِ في مراثي الحُسَينِ - عليهِ السَّلامُ - في ليالي الأسبوعِ** . في سبعةِ مجالسَ يُقرَأ في كلِّ ليلةٍ من أيَّامِ الأسبوعِ مَجلسٌ ؛ ذكرَ ذلكَ المُصنِّفُ في إجازتِهِ للشُّويكيِّ . طُبِعَ في سنةِ ١٣٣٩هـ ؛ وأخرى في سنةِ ١٣٤١هـ في مطبعةِ البحرينِ بالمنامةِ باهتمامِ الميرزا محمَّدٍ حسنِ الشِّيرازيِّ ، تُوجَدُ نسخةٌ منه في خزانةِ

الشَّيخ محمَّـدِ صالحٍ آل طعَّانَ البحرانيِّ كما في الذريعةِ .

١٥ـ **مستعارُ الأحزانِ في بيانِ ما جرى على حرمِ الغريبِ العطشانِ وما يتبعهُ من أخذِ الثأرِ من أولئكَ العُدوانِ** . فرغ منهُ في ٢١ من صفرِ ١٢١١هـ ، تُوجَدُ نسخةٌ منهُ في مكتبةِ آلِ عصفورِ ببوشهرَ كتبَها عبدُ النَّبيِّ بنُ حسينِ الإصبعيُّ البحرانيُّ في ١٣ ربيعِ الثَّاني سنةِ ١٢١٢هـ .

١٦ـ **المصابُ الفاقرُ في وفاةِ محمَّدِ بنِ عليٍّ الباقرِ ـ عليهما السَّلامُ** . في ثلاثةِ فصولٍ ؛ أوَّلُهُ : ((الحمدُ للهِ الَّذي اختارَ لأوليائِهِ دارَ بقائِهِ)) ، طُبِعَ ضمنَ مجموعةِ الوفيَّاتِ . في مخطوطاتِ القطيفِ . تُوجدُ نسخةٌ منه بخطِّ عليِّ بنِ عبدِ اللهِ بنِ زينِ الدِّينِ السِّيهاتيِّ سنة ١٣٢٦هـ ، وأخرى في مكتبةِ آلِ عصفورِ ببوشهرَ كتبَها عبدُ النَّبيِّ الأصبعيُّ البحرانيُّ في ١٨ربيعِ الثَّاني ١٢١٢هـ .

١٧ ـ **مفيضُ الدَّمعِ الرَّائقِ في وفاةِ جعفرِ بنِ محمَّدٍ الصَّادقِ ـ عليهما السَّلامُ** . أوَّلُهُ : ((الحمدُ للهِ الَّذي ابتلى الصَّادقَ مِن أوليائِهِ ...)) . طُبِعَ ضمنَ مجموعةِ الوفيَّاتِ .

١٨ـ **منيةُ الطَّالبِ في حديثِ مولدِ الإمامِ الزَّكيِّ أبي محمَّدٍ الحسنِ بنِ عليِّ ابنِ أبي طالبٍ ـ عليهم السَّلامُ** . أوَّلُهُ : ((الحمدُ للهِ الَّذي أنارَ وجهَ الكائناتِ بظهورِ السَّببِ في وجودِ الممكناتِ ...)) ، وآخرُهُ : ((وهذا آخرُ ما وصلَ إلينَا وأحببنَا إثباتِهِ ووقفنَا عليهِ منَ الأحاديثِ الدَّالةِ على مولدِهِ الشَّريفِ ، ونستغفرُ اللهَ عمَّا طغى بِهِ القلمُ ، وقصرَ عنهُ الفهمُ)) .
طُبِعَ ضمنَ مجموعةِ (نورِ الأبصارِ في مواليدِ الأئمَّةِ الأطهارِ ـ عليهمُ السَّلامُ ـ) .

١٩ـ **وفاةُ النَّبيِّ يحيى بنِ زكريا ـ عليهما السَّلامُ** . تُوجَدُ نسخةٌ منهُ في مكتبةِ آلِ عصفورِ ببوشهرَ ، كتبَهَا عبدُ النَّبيِّ بنُ حُسَينِ الأصبعيُّ البحرانيُّ .

* وفاتُهُ :

قالَ في أنوارِ البدرَين : ((تُوفّيَ ــ قَدَّسَ اللهُ روحَهُ ونوَّرَ ضريحَهُ وطيَّبَ ضريحَهُ ــ ليلةَ الأحدِ ليلةَ الحاديةِ والعشرينِ من شهرِ شوّالِ سنة ١٢١٦ هـ (ست عشرَ ومئتَينِ وألفٍ مِنَ الهجرةِ) وكانت وفاتُهُ في بعضِ الوقائعِ في تلكَ السنةِ ؛ وسَمِعتُ أنَّهُ ضربَهُ ملعونٌ من أعداءِ الدِّينِ بحربةٍ في ظهرِ قدمِهِ فماتَ شهيداً منها . وأُرِّخَ عامُ وفاتِهِ : " طودُ الشَّريعةِ قد وهى وتهدَّما " وتاريخ آخر : " قد كانتِ الجنَّةُ مثواهُ " ، وقبرُهُ ــ ره ــ في قريةِ سُكناهُ الشّاخورةِ مزارٌ مشهورٌ . وقد رثاهُ الشّاعرُ الماهرُ الحاجُ مُحمَّدُ هاشمُ ابنُ حردانَ الكعبيُّ المشهورُ ؛ بقصيدتَينِ عظيمتَينِ بليغتَينِ مَكتوبتَينِ في شعرِهِ في آخرِ كتابِ كشكولِ الشَّيخِ يوسفَ)) .

وأيضاً مِمّا أُرِّخَ بهِ عامُ وفاتِهِ : ((قمرُ الشَّريعةِ أَفَلَ)) ، وكذلكَ : ((قُلْتُ فيهِ لَمَّا يقولونَ أرِّخ : " غروبي تاريخُهُ غادرَه ")) ، وكذلك : ((فهوَ إذا يُؤرِّخُوهُ " حقٌّ علاَّمة العصرِ هوَ الحُسَينُ ")) ، وكذلكَ : ((يومُ امتلت بالأسى الدُّنيا مُؤرِّخةً " بالمَجدِ ينعى حُسيناً آلَ عصفورِ ")) ، وكذلك ((فاقت بعليه مَنْ فيها يُؤرِّخُهُ " شيخُ السَّدادِ حسينٌ بلهَ باللَّحدِ ")) ، وكذلكَ : ((إن قيلَ أرِّخ " أجل هل طابَ مسكنُهُ قُلْ فِي الجنانِ حُسين آل عصفورِ "))

والحمدُ للهِ ذي الآلاءِ ، وصلّى اللهُ على رسولِ اللهِ مُحمَّدٍ وآلهِ الأدِلّاءِ ، كُتِبَت في ١٦/١٠/١٤٣١هـ ، وتمت مراجعتُهَا مع إجراءِ تعديلاتٍ وتصويباتٍ عليها في ٣ / ١٠ / ١٤٣٢هـ .

****

مصادرُ الترجمةِ

١ـ أنوارُ البدرَينِ : الشَّيخُ عليُّ البلاديُّ البحرانِيُّ . منشورات مكتبةِ المرعشيِّ ، قُم ، ١٤٠٧هـ .

٢ـ الذريعةُ إلى تصانيفِ الشِّيعةِ : الآغا بزرگ محمَّدُ المُحسن الطِّهرانِيُّ ، دارُ الأضواءِ ، بيروت ، ط٣ ، ١٤٠٣هـ .

٣ ـ لؤلؤةُ البحرَينِ : الشَّيخُ يوسفُ آلُ عصفورٍ ، مكتبةُ فخراوي ، المنامة ، ط١ ، ١٤٢٩هـ .

٤ ـ ترجمةُ المُصنِّفِ وبعضِ علماءِ آلِ عصفورٍ بقلمِ الشَّيخِ محمَّدِ مهدي آلِ عصفورٍ في مُقدِّمةِ إحياءِ معالِمِ الشِّيعةِ للشَّيخِ عبدِ عليٍّ آلِ عصفورٍ . انتشارات التفسيرِ ، ط١ ، ١٤٢٧هـ .

٥ ـ ترجَمةُ المُصنِّفِ في مُقدِّمةِ سدادِ العبادِ بقلمِ الشَّيخِ مُحسنِ بنِ الشَّيخِ حُسينِ آلِ عصفورٍ ، منشوراتُ دارِ العصمةِ ودارِ الصَّفوةِ ، بيروت ، ط١ ، ١٤٢٩هـ .

٦ ـ أبحاثٌ في مؤتمرِ العلاَّمةِ الشَّيخِ حُسينِ آلِ عصفورٍ ((الرِّسالةِ والموقفِ)) ؛ قُدِّمت كأوراقِ عملٍ في ربيعِ الأوَّلِ سنة ١٤٣١هـ ، مارس ٢٠١٠م ؛ وهيَ كالتَّالي :

أ ـ بحثٌ بعنوانِ : ((تلامذة العلامةِ الشَّيخِ حُسينِ آلِ عصفورٍ)) للشَّيخِ فاضلِ الزَّاكي .

ب ـ بحثٌ بعنوانِ : ((بيوغرافيا مُصنَّفاتِ العلاَّمةِ الشَّيخِ حُسينِ آلِ عصفورٍ)) بقلمِ الشَّيخِ محمَّدِ عيسى آل مكباس البحرانِيِّ ، عضوِ اللَّجنةِ التَّحضيريَّةِ للمؤتمرِ .

ج ـ بحثٌ بعنوانِ : ((مخطوطات العلاَّمةِ الشَّيخِ حُسينِ آلِ عصفورٍ في المحافلِ العالَمِ

الإسلاميّ)) بقلم الشّيخ علي أكبر زمانِي ، عضوِ الهيئةِ العلميّـةِ في المركزِ العالي للعلومِ والثّقافةِ الإسلاميّـةِ ومؤسّسةِ تراثِ الشّيعةِ في مدينةِ قُمّ المقدّسـةِ .

د ـ بحثٌ بعنوانِ : ((فهرس مؤلّفاتِ العلاّمةِ الشّيخِ حُسينِ آلِ عصفورِ البحرانيّ)) ؛ رتّبَهُ ودوّنَهُ السّـيِّدُ جعفرُ الحُسينيُّ الإشكوريُّ .

****

أوّلاً : وكما جاءَ في المشهورِ : ((لا يُترَكُ المَيسورُ بالمعسورِ)) ، وحيثُ أنّنا لا نمتلكُ أيَّ نسخةٍ خطيَّةٍ لجوابِ هذه المسألةِ ؛ فإنّنا اعتمدنَا على المطبوعِ منهَا ضمنَ (مجموعةِ فتاوى مُتفرِّقَةٍ) ؛ وهيَ فيهِ لا تخلو من أخطاءٍ وسقوطٍ ؛ أصلحنَا ما استطعنَا إصلاحَهُ بحسبِ المكنةِ ؛ ونعتذرُ من حصولِ التَّقصيرِ .

ثانياً : ارتأينَا ـ تعميماً للفائدةِ ـ تذييلَ جوابِ هذهِ المسألةِ بحواشٍ أُخِذَت مِن مُقدِّمةِ كتابِ المُصنِّفِ (القولِ الشَّارحِ) ؛ وقد أشارَ إليهِ في مبدأِ جوابهِ عِنِ المسألةِ وختامِهِ ؛ وأحالَ عليهِ .

ثالثاً : اختيارُ هذهِ المسألةِ نابعٌ من أهميَّةِ موضوعِهَا ؛ فإنَّهُ يتعلَّقُ بأوَّلِ ما يجبُ على المُكلَّفِ الاعتقادُ بهِ وهوَ معرفةُ الخالقِ ـ سُبحَانَهُ ـ ؛ وبجوازِ التَّقليدِ أو عدَمِهِ في ذلكَ وفي بقيَّـةِ العقائدِ . ونكادُ لا نُبالِغُ إن قلنَا أنَّ الكثيرَ مِن مُقلِّدِي المُصنِّفِ فضلاً عن غيرِهِم يجهلونَ رأيَهُ ورأيَ مَنْ وافقَهُ في هذا الأمرَ ؛ فالشَّائعُ بينَ العوامِّ هوَ المشهورُ بينَ علمائِنَا الأعلامِ مِن حُرمَةِ التَّقليدِ في العقائدِ ، بينما يجهلُ الكثيرُ مِنْ هؤلاءِ وقوعِ الخلافِ في هذه المسألةِ الأصوليَّةِ كما هوَ واقعٌ في المسائلِ الفروعيَّةِ .

رابعاً : برُغمِ اختصارِ الجوابِ إلاّ أنَّ المُصنِّفَ أحاطَ بأطرافِ المسألةِ ؛ فأوضحَ الأقوالَ فيها ، وبيَّـنَ المشهورَ منهَا ؛ وأقربَهَا إلى مذهبِهِ ؛ ووفَّقَ بَيْنَ الآياتِ والأخبارِ المُتعارضَةِ فيهَا بوجهٍ جامعٍ ؛ وهو أنَّ معرفةَ اللهِ فطريَّةٌ إجمالاً وكسبيَّةٌ تفصيلاً . وأنَّهَا مَراتبُ ؛ وربَّما عجزَ عن بعضِ مراتبهَا حتَّى الأعيان ؛ وعندئذٍ لا سبيلَ لَهم إلاَّ تقليد أئمَّتِهِم ـ عليهمُ السَّلامُ ـ وأنَّ الاستدلالَ ـ بما تطمَئنُّ النَّفسُ إليهِ ويحصلُ بهِ الإذعانُ ـ واجبٌ عيناً على الأعيانِ ، وسائرُ المُكلَّفِينَ العاجزينَ عنهُ ؛ ليسَ لَهُم إلاَّ التَّقليدُ للعالِمِ الأمينِ اللاَّزمِ للعِترَةِ والكتابِ ؛ إذ لا فرقَ ـ عندَهُ ـ في ذلكَ بينَ الأصولِ والفروعِ .

المسألةُ الأولى مِنَ الرِّسالةِ الصّمديّةِ(١)

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيْمِ

الحمدُ للهِ الّذي أمَرَ في كتابهِ المَكنونِ ؛ الّذي لا يمسهُ إلا المُطَهَّرُونَ ؛ أن يسألوا أهلَ الذكرِ فيما لا يَعلَمُونَ . والصّلاةُ والسّلامُ على مُحمَّدٍ وآلهِ الّذينَ هُمُ المَسؤولونَ عن أحكامِ دينهِ فيما كانَ ويكونُ .

وبعدُ ؛ فيقول ـ الفقيرُ إلى اللهِ الكريمِ ـ حُسَيْنُ بنُ مُحمَّدِ بنِ أحمدَ بنِ إبراهيمَ : إنّي قد وردَ عليَّ من الأخِ الصّمدانيِ في الولايةِ ؛ والمبالغِ في تشديدِ الدّرايةِ ؛ العالِمِ الأوحدِ الشّيخِ عبدِ الصّمدِ البحرانيِ بعضُ المسائلِ المتعلّقةِ بأصولِ الفقهِ وأصولِ العقائدِ ؛ لمسيسِ الحاجةِ إليها ؛ وهوَ مِمَّن يعتمد عليها علماً وعملاً ؛ فوجبَ عليَّ إجابتُهُ ـ وإن كنتُ بما أنا فيه من الأمراضِ مشتغلاً ـ ولو بحسبِ الإمكان مِمَّا لا يوجبُ سأماً ولا مَللاً ؛ للخبرِ المشهورِ : ((وَلا يسقطُ(٢) الميسورُ بالمعسورِ)) ، وسأذكرُهَا مثلَ ما كَتَبَ مُفصلَةً ؛ كُلُّ مسألةٍ بدليلِهَا ، وأستعينُ اللهَ تعالى .

قال ـ سلّمهُ اللهُ ـ : المسألةُ الأولى : معرفةُ اللهِ فطريّةٌ أم لا ؟ وعلى تقديرِ كونِها غير فطريّةٍ ؛ هل يكفي فيها التّقليدُ مطلقاً أو لبعضِ الأشخاصِ دونَ بعضٍ ؟

الجواب : ومنهُ ـ سبحانهُ ـ استمدادُ الصّوابِ . إنَّ هذهِ المسألةَ منَ المسائلِ المُعضِلَةِ الّتي قد تعارضت فيها الآياتُ والرّواياتُ وعلماءُ الفَرِيقَينِ على وجهٍ لا يمكنُ الجمعُ

---

(١) وردت ضمنَ (مجموعةِ فتاوى متفرّقةٍ) ، ط١ ، ١٤٠٩ هـ ، إخراج الشّيخ عليّ محمّد محسن آلِ عصفورِ في الصفحاتِ : ٦٩ ـ ٧٤ .

(٢) الظّاهرُ أنّ الواوَ زائدةٌ ؛ ورُوِيَ مرسلاً في عوالى اللآلى : ج٤ : ص٥٨ .

بينهما بما ينفي الاختلافَ فيهما[١] ؛ ولِهذا أُلّفت فيها الرّسائلُ وأكثرَ العلماءُ فيها من الدّلائلِ والنّقوضِ والإبرامِ . وقد ألّفنا كتاباً سمّيناهُ بـ (القول الشّارحِ والحُجّةِ) وصدّرناهُ بهذهِ المسألةِ[٢] ، وأوردنا فيهِ مِنَ الأدلّةِ مُفصّلَةً كتاباً وسُنّةً .

وقد فتحَ اللهُ علينا ـ ولَهُ المِنّةُ ـ بوجهٍ جامعٍ بينَ تلكَ الأخبارِ والآياتِ . ونظمنَا فيهِ بعضَ ذلكَ الشّتاتِ ، وصَرفنا الفطرةَ في أخبارِهَا وفي الآياتِ عنِ المعنى المُتعارَفِ مِنَ البداهَةِ والبيّناتِ ؛ كما يُشعِرُ بهِ كثيرٌ مِنَ الرّواياتِ ، وسنذكرُهَا في مَطاوي هذا الجوابِ ؛ لتكونَ على يقينٍ في ذلكَ وثباتٍ .

وأمّا تفصيلُ الأقوالِ ؛ لينكشفَ لكَ الحالُ والأصحُّ منها .

فالمشهورُ بينَ الفريقَينِ أنّ معرفةَ اللهِ كسبيّةٌ إجمالاً وتفصيلاً . ولا يصحُّ لأحدٍ التّقليدُ فيها ؛ بل يجبُ عليهِ البحثُ والاستدلالُ وإن اختلفوا في قدرِ ذلكَ[٣] الهيكلِ

---

(١) قال المُصنّفُ في القولِ الشّارحِ ــ تحقيق الشّيخ حسنِ آلِ عصفورٍ ، ط١ ، مؤسسة إسماعيليان ، ١٤٢٠هـ مركز العلمينِ للتّحقيقِ والنّشرِ ــ : ص٢٨ : ((قد اختُلِفَ أيضاً في أنّ معرفةَ اللهِ والهاتِها بالدّليلِ ؛ هل هوَ فطريٌّ ، وأنّها من صنعِ اللهِ ، أو كسبيٌّ يحتاجُ إلى التّحصيلِ ؟ ؛ ويكفي في الأوّلِ مُجرّدُ الالتفاتِ وتوجُّهُ النّظرِ ، وعلى الثّاني لابدّ من إقامةِ البرهانِ والنّظرِ ، وأنّ [كذا في المطبوع ؛ ولعلّها " أو أنّ "] بعضَها بديهيٌّ وبعضَها كسبيٌّ ، والأخبارُ في هذا المقامِ متعارضةٌ أيضاً ؛ إلاّ أنّ أكثرَ الأخبارِ المُتقدّمةِ والمذهبَ المشهورَ بينَ الفريقينِ يقتضيانِ القولَ بأنّها كسبيّةٌ نظريّةٌ ، وأمّا الأخبارُ الدّالةُ على أنّها فطريّةٌ فكثيرةٌ أيضاً ...)) .

(٢) القولُ الشّارحُ : مُقدّمةُ المُؤلّفِ : ص٢٣ ــ ٤٤ .

(٣) قالَ في القولِ الشّارحِ : ص٣٨ : ((على القولِ بوجوبِ المعرفةِ على المُكلّفينَ ؛ اختلفوا في القدرِ الواجبِ منهُ هل هو ما تسكنُ إليهِ النّفسُ وتطمئنُّ بهِ ؛ بحيثُ لا يختلجُها قلقَ الرّيبِ ونزعاتِ الشّكّ المُستقرّ ؛ بل ولا يخطرُ النّقيضُ بالبالِ على سبيلِ الاحتمالِ ، إذ الإيمانُ هو التّصديقُ ؛ وحقيقتُهُ هو الإذعانُ المذكورُ سواء كانَ ناشئاً عن براهينَ قطعيّةٍ أو غيرِهَا . أو يجبُ الاستدلالُ على القانونِ الكلاميِّ والبرهانِ الميزانيِّ على التّرتيبِ الواردِ على أحدِ الأشكالِ الأربعةِ أو القياسِ الاستثنائي المعتبرِ في الكتبِ الكلاميّةِ . أو لا يجبُ الاستدلالُ مطلقاً ؛ بل يكفي التّقليدُ سيّما للعاجزينَ من مُستضعَفيّ الشّيعةِ عوامِّهم ؛ فالمُقلّدُ في ذلكَ مُؤمنٌ وإن كانَ مرتبةُ إيمانهِ أدنى المراتبِ ؛ لِمَا يتعجّلُ إليهِ منَ الشّكوكاتِ الوسواسيّةِ ولو من أدلى العوامِّ فضلاً عن العلماءِ الأعلامِ)).

منَ الدَّليلِ .

فالمشهورُ أنّهُ يجبُ على الوجهِ الكلاميِّ ؛ بحيثُ يكونُ كاملَ البرهانِ وشرائِطِهِ ؛ وفرَّقُوا بَينَ الأصولِ والفروعِ (١) .

ومنهم من اكتفى بما يُثمِرُ القطعَ واليقينَ وطمأنينةَ النَّفسِ على وجهٍ لا يخططهُ قلق الرَّيبِ والاضطرابِ .

والمشهورُ عندهم أنَّ حصولَ الدَّليلِ على الوجهِ المذكورِ شرطٌ في حصولِ الإيمانِ والإسلامِ (٢) ؛ واختارَهُ الفاضلُ ابن أبي جمهور (٣) . وجَدِّي لأمِّي الشَّيخُ سليمانُ (٤)

---

(١) قالَ في القولِ الشّارحِ : ص٣٩ : ((ثُمَّ أنَّهُ على القولِ بوجوبِ الاستدلالِ إمَّا مطلقاً أو الاستدلالِ الخاصِّ ؛ هل هوَ واجبٌ في نفسهِ غيرُ شرطٍ في الإيمانِ أو واجبٌ شرطيٌّ ؟ ؛ فتارِكُهُ على الأوَّلِ فاسقٌ ، وعلى الثّاني كافرٌ ؛ لانتفاءِ شرطِ الإيمانِ والإسلامِ ــ أعني الاستدلالَ ــ . أو أنَّهُ إنّما يجبُ عيناً معَ كونهِ شرطاً على العلماءِ القادرِيْنَ على ذلك دونَ غيرِهِم منَ العوامِّ ؟ ؛ فيرجع هذا الوجوبُ العينيُّ في الحقيقةِ إلى الوجوبِ الكفائيِّ ؛ فيكون سبيلُهُ سبيلَ الاجتهادِ وعلمَ الفقهِ ــ كما تقرَّر في محلِّهِ ــ)) .

(٢) فيهِ : ص٣٩ أيضاً : ((والمشهورُ بينَ علمائِنا سيَّما المُتأخِّرينَ ؛ كالعلاّمةِ والشّهيدِ الأوَّلِ في الألفيَّةِ والشّهيدِ الثّاني في عِدَّةٍ من كتبهِ ؛ بل ادُّعيَ على ذلكَ الإجماعُ على ذلكَ الوجوبِ العينيِّ واشتراطِهِ في الإيمانِ ؛ وأن يكونَ على الوجهِ الكلاميِّ والبرهانِ الميزانيِّ . وفيهِ ما يُدخِلُ على أهلِ الإيمانِ الحَرَجَ والمشقَّةَ المَنفيَّينِ آيةً وروايةً)) .

وبالغَ السَّيِّدُ المرتضى في جوابِ المسائلِ الرَّسّيَّةِ الأولى ؛ فقالَ : ((إعلَمْ أنَّ مُعتقِدَ الحقِّ على سبيلِ التّقليدِ غيرُ عارفٍ باللهِ ؛ ولا بما أُوجِبَ عليهِ مِنَ المعرفةِ بهِ ؛ فهوَ كافرٌ ! ؛ لإضاعتِهِ المعرفة الواجبة . ولا فرقَ في إضاعتِهِ الواجب عليهِ مِنَ المعرفةِ بينَ أن يكونَ جاهلاً معتقدُ الحقِّ ، وبين أن يكونَ شاكّاً غيرُ معتقدٍ لشيءٍ ، أو بينَ أن يكونَ مُقلِّداً ؛ لأنَّ خروجَهُ مِنَ المعرفةِ على الوجوهِ كُلِّهَا حاصلٌ في إطاعتِهِ لَها ثابتة ؛ وهوَ كافرٌ لأنَّ الإخلالَ بمعرفةِ اللهِ ومعرفةِ مَنْ يجبُ العلمُ بهِ لا يكونُ إلاّ كُفْراً ...)) إلى أن قالَ : ((فإذا ثبتَ كُفْرُ مَنْ ضيَّعَ المعارفَ ؛ فلا شبهةَ في أنَّهُ فاسقٌ ؛ لأنَّ كُلَّ كفرٍ فسقٌ ؛ وإن لَم يكنْ كُلُّ فسقٍ كفراً ...)) .

(٣) ظاهرُ العبارةِ أنَّ الضميرَ في (واختارَهُ) عائدٌ إلى أنَّ حصولَ الدليلِ على الوجهِ الكلاميِّ شرطٌ في الإيمانِ ؛ وسيأتي في القولِ الشّارحِ نقلُ المصنِّفِ عنهُ عدم اشتراطِ ذلكَ . ولَعَلَّهُ عبارةُ عمِّهِ في الإحياءِ.

(٤) أي الشَّيخُ سُليمانُ بنُ عبدِ اللهِ الماحوزيُّ صاحبُ بلغةِ المُحدِّثِينَ ومعراجِ الكمالِ وغيرِهِمَا .

ذهبَ إلى عدم اشـتراطِهِ وإن أوجبَ تركُهُ الوجوبَ والعِصيانَ[١] ، ونَقَلَ المُحقّقُ عنِ الشّيخِ أنَّ هذا الخطأ موضوعٌ ؛ فلا إثمَ عليهِ[٢] ؛ ويُفهَمُ مِنَ المُحقّقِ الميلُ إليهِ .

وأمّا قدماؤُنَا وعلماءُ الأخبارِ ؛ فلم يُفرّقُوا بينَ الفروعِ والأصولِ في وجوبِ الأخذِ

---

(١) قالَ عمُّهُ في الإحياء : ص١٥٥ ((فالمشهورُ بينَ هؤلاءِ الجمهورِ أنَّ حصولَ الدّليلِ على الوجهِ المذكورِ شرطٌ في الإيمانِ ، واختارَ الفاضلُ ابنُ أبي جمهورِ الأحسائيُّ وشيخُنا أبو الحسنِ سليمانُ البحرانيُّ عدمُ الشّرطيّةِ وإن أوجبَ تركُهُ الوجوبَ والعِصيانَ)) . وقالَ المُصنّفُ في القولِ الشّارحِ : ص٣٩: ((أقولُ : جَزَمَ بأوّلِهَا)) ــ أي وجوب الاستدلالِ في نفسهِ وأنّهُ غيرُ شرطٍ في الإيمانِ وتاركهُ فاسقٌ ــ ((جماعةٌ من القدماءِ والمتأخّرينَ ؛ وهوَ الّذي اختارَهُ جدّي في رسالتِهِ الّتي وضعَهَا في المسألةِ ؛ وإليهِ ذهبَ ابنُ أبي جمهورِ الأحسائيُّ في شرحِ الألفيّةِ ، وقد صرّحَ هؤلاءِ بنفيِ الشّرطيّةِ ؛ لعدمِ الدّليلِ على ذلكَ ، نعم إنّما اقتضت الأدلّةُ وجوبَهُ ؛ وإلاّ فالإيمانُ يتحقّقُ بدونهِ)) ، وقالَ أيضاً : ص٤١ : ((وقد صرّحَ جدّي في تلكَ الرّسالةِ بوجوبِ ذلكَ وفاقاً لابنِ أبي جمهورِ ، وقالَ في بعضِ فوائدِهِ وأجوبةِ بعضِ المسائلِ ــ بعدَ أن حكى عنِ ابنِ أبي جمهورِ ما حكيناهُ ــ : " والحقُّ وجوبُ ذلكَ ؛ فتاركُ الاستدلالِ معَ تمكّنِهِ فاسقٌ غيرُ كافرٍ ؛ لحصولِ الإيمانِ بالاعتقادِ التّقليديِّ لأهلِ الحقِّ ؛ الثّاني للشّكِّ والوهمِ المستلزمِ للإذعانِ الذي يحصلُ بهِ صحّةُ العملِ والاشتغالِ بالفروعِ ، ويظهرُ منِ ابنِ أبي جمهورِ ــ قُدِّسَ سِرُّهُ ــ وجوبُ الاستدلالِ على القانونِ الميزانيِّ والطّورِ الكلاميِّ ؛ وهوَ غيرُ واضحٍ ؛ بل الواجبُ ما يسكنُ إليهِ النّفسُ ، وأمّا ما نقلَ عن بعضِ العلماءِ مِنَ أنَّ المُقلّدينَ أهلَ الحقِّ يلحقُهُم أحكامُ الإيمانِ في الدُّنيا وأحكامُ الكُفرِ في الآخرةِ ؛ فهوَ كما ترى في غايةِ الوهنِ " انتهى كلامُهُ)) .

(٢) هُوَ أبو القاسمِ الشّيخُ جعفرُ الهذليّ الحِلّيُّ قال في معارجِ الأصولِ : ص٢٠٠ ــ بعدَ أن قالَ بعدمِ جوازِ التّقليدِ في العقائدِ ــ : ((وإذا ثبتَ أنّهُ غيرُ جائزٍ ؛ فهل هذا الخطأُ موضوعٌ عنهُ ؟ قالَ شيخُنَا أبو جعفرٍ (ره) : نعم . وخالفَهُ الأكثرونَ . احتجَّ (ره) : باتّفاقِ فقهاءِ الأعصارِ (" الأمصارِ "نسخة) على الحكمِ بشهادةِ العاميِّ ؛ معَ العلمِ بكونِهِ لا يعلمُ تحريرَ العقائدِ بالأدلّةِ القاطعةِ . لا يقالُ : قبولُ الشّهادةِ إنّما كانَ لأنّهم يعرفونَ أوائلَ الأدلّةِ ، وهوَ سهلُ المأخذِ . لأنّا نقولُ : إن كانَ ذلكَ حاصلاً لكلِّ مُكلّفٍ لَم يبقَ مَنْ يُوصَفُ بالمؤاخذةِ ؛ فيحصلُ الغرضُ وهوَ سقوطُ الإثمِ ، وإن لَم يكن معلوماً لكلِّ مُكلّفٍ لزمَ أن يكونَ الحكمَ بالشّهادةِ موقوفاً على العلمِ بحصولِ تلكَ الأدلّةِ للشّاهدِ منهُم ، لكن [ذلكَ] مُحالٌ ، ولأنَّ النّبيَّ (صلّى اللهُ عليهِ وآلِهِ) كانَ يحكمُ بإسلامِ الأعرابيِّ [من] غيرِ أن يعرضَ عليهِ أدلّةَ الكلامِ ، ولا يُلزِمَهُ بها ، بل يأمرُهُ بتعلّمِ الأمورِ الشّرعيّةِ اللاّزمةِ كالصّلاةِ وما أشبهَهَا)) .

بالكتابِ المُبينِ وأئمةِ الدّينِ ولو بوساطةِ رواتهم العدولِ والثّقةِ الأمين(١) .

واكتفى المُحقّقُ نصيرُ المِلّةِ والدّينِ في رسالتِهِ(٢) وشرحِ الإشاراتِ(٣) بإصابةِ الحقِّ مُطلَقاً ؛ ولو لَم يكن عن دليلٍ ولا تقليدٍ حتّى في أصولِ الدّينِ ؛ واختارَ هذا الأردبيلي وسيّدُ المداركِ وجَمْعٌ مِنَ المُحقّقينَ(٤) ؛ وهو قريبٌ منَ القولِ بالفطرةِ والبداهةِ

(١) قالَهُ عَمُّ المُصنِّفِ الشّيخُ عبدُ عليّ في البحثِ العاشرِ مِنْ مُقدّماتِ (إحياءِ معالِمِ الشّيعَةِ) ج١ : ص١٥٥ . وقالَ ــ بعدَ أن ذكرَ ما يقربُ من لفظِ المُصنّفِ الآتي في المتنِ عن مذهبِ المُحقّقِ الطوسيِّ ومَن تابعَهُ ــ : ((والحقُّ عندنا قولُ قدماءِ الأصحابِ من عدمِ جوازِ تجاوزِ السّنّةِ والكتابِ ؛ ووجوبِ رجوعِ العوامِّ في جميعِ الأحكامِ إلى نَقَلَةِ أخبارِ المَلِكِ الجليلِ مِنْ غيرِ اشتراطٍ لتحصيلِ الدّليلِ)) . وقالَ العلاّمةُ الحِلّيُّ المُتوفّى ٧٢٦ هـ ــ في نهايةِ الأصولِ : ((وأمّا الإماميّةُ ؛ فالأخباريّونَ منهم لا يُعوِّلُونَ في أصولِ الدّينِ وفروعِهِ إلاّ على أخبارِ الآحادِ المرويّةِ عن الأئمّةِ ــ عليهمُ السّلامُ ــ ...)) .

(٢) قالَ المُصنّفُ في القولِ الشّارحِ : ص٣٩ : ((وأمّا الاكتفاءُ بالتّقليدِ ؛ فقد ذهبَ إليهِ المُحقّقُ الطُّوسيُّ في رسالتِهِ الوجيزةِ الّتي ألّفَهَا لبعضِ إخوانِهِ في تفصيلِ العقيدةِ ؛ بل بالغَ ــ قُدِّسَ سرُّهُ ــ فيهَا ؛ فلم يُوجب الدّليلَ أصلاً ؛ فقالَ في الرّسالةِ المذكورةِ : " ولا يجبُ عليهِ تعلُّمُ الأدلّةِ الّتي حرّرَهَا المُتكلّمونَ ، بل مهمَا خطَرَ في قلبِهِ تصديقُ الحقِّ بمجرّدِ الإيمانِ من غيرِ دليلٍ ولا برهانٍ ؛ فهُوَ مؤمنٌ ولَم يُكلّفْ رسولُ اللهِ ــ صلّى اللهُ عليهِ وآلِهِ ــ العربَ بأكثرِ من ذلكَ " ، وقالَ قبلَ هذا الكلامِ أيضاً في تلكَ الرّسالةِ ــ على ما في كتابِ مجالسِ المُؤمنينَ للسّيّدِ نورِ [اللهِ] التّستريّ ــ : " إعلَم ــ أيّدَكَ اللهُ ــ أيُّها الأخُ العزيزُ إنّ أقلّ ما يجبُ اعتقادُهُ على المُكلّفِ ؛ هوَ ما ترجَمَةُ قولُ (لا إلَهَ إلا اللهُ محمّدٌ رسولُ اللهِ) ، ثُمّ إذا صدّقَ الرّسولَ فينبغي أن يصدّقَهُ في صفاتِ اللهِ تعالى ، واليومِ الآخرِ ، وتعيينِ الإمامِ المعصومِ ، وكلّ ذلكَ مِمّا يشتملُ عليهِ القرآنُ من غيرِ مزيدِ برهانٍ ، وأمّا بالآخرةِ فبالإيمانِ بالجنّةِ والنّارِ والحسابِ وغيرِهِ ، وأمّا في صفاتِ اللهِ تعالى ؛ فإنّهُ قادرٌ عالِمٌ مريدٌ مُتكلّمٌ ؛ ﴿ لَيسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ ﴾ ، ولا يجبُ عليهِ أن يبحثَ عن حقيقةِ الصّفاتِ ، وأنّ الكلامَ والعالَمَ أو غيرَهُمَا حادثٌ أو قديمٌ ؛ بل لو لَم يحضر هذهِ ببالِهِ وماتَ ؛ ماتَ مُؤمِناً من غيرِ تعلُّمِ الأدلّةِ الّتي حرّرَها المُتكلّمونَ ...)) ثُمّ ذكرَ ما جاءَ في آخرِ رسالتِهِ وسيأتي نقلُهُ .

(٣) قالَ في القولِ الشّارحِ ــ بعدَ ذكرِ تلكَ الرّسالةِ ــ : ص٤١ ((وقد صرّحَ أيضاً بذلكَ في رسالتِهِ أوصافِ الأشرافِ ؛ حيثُ جعلَ أوّلَ مراتبِ الإيمانِ التّقليدَ ؛ وكذا في شرحِ المقاماتِ في مقالاتِ العارفينَ)) .

(٤) قالَ في القَوْلِ الشّارحِ : ص٤١ : ((ووافقَهُ الفاضلُ المقدادُ ــ عطّرَ اللهُ مرقدَهُ ــ في الأنوارِ الجلاليّةِ لشرحِ الفصولِ النّصيريّةِ ، واقتفى أثرَهُمَا الفاضلُ المُحقّقُ محمّدُ بنُ عليِّ بنِ [أبي] جمهورِ الأحسائيُّ ــ

والاكتفاءِ بالقَدْرِ الإجمالي ؛ وهوَ أنَّ للعبادِ صانعاً مخالِفاً لَهم ذاتاً وصفةً ؛ وإن لَم يَطّلِعُوا على معانِي تلكَ الصّفاتِ والأسبابِ ؛ بل يُجرونَها عليهِ كما أجرَاها على نفسهِ في القرآنِ وفي الأخبارِ القُدسيّةِ . وهذا هو القولُ الصّحيحُ الّذي نطقت بهِ الآياتُ والرِّواياتُ ؛ وأخبارُ الثّقةِ في الأحكامِ شاملةٌ لهُ .

ومَنْ عَجزَ عن هذهِ المَرتبةِ مِنْ تحصيلِ الدّليلِ ؛ فسبيلُهُ التّقليدُ للعالِمِ الجليلِ المُشَبَّهِ بأنبياءِ بني إسرائيلَ[1] .

= في شرحِ الألفيّةِ إلاّ أنّهُ أوجبَ الاستدلالَ ــ كما سَمِعتَ فيما سبقَ ــ ولَم يشترطهُ في الإيمانِ ، وقد اقتفى أثرَ الخواجا نصيرِ الدّينِ بالاكتفاءِ بمجرّدِ التّقليدِ وإصابةِ الحقِّ كيفَ كانَ أيضاً ملا أحمدُ الأردبيليُّ في شرحِ الإرشادِ ، وتلميذُهُ السّيّدُ السّندُ في المداركِ في شرحِ الشّرائعِ في مبحثِ الوقتِ . قال المولى في الكتابِ المذكورِ : " الاعتقاداتُ الكلاميّةُ ؛ إذا طابقت نفسَ الأمرِ ؛ فإنّها كافيةٌ وإن لَم تحصل بالأدلّةِ المُقرّرةِ كما صرّح بهِ سلطانُ المُحقّقِينَ نصيرُ الملّةِ والدّينِ " ، وقالَ السّيّدُ ــ رحمهُ اللهُ ــ بعدَ نقلِهِ لهُ : " وهوَ في غايةِ الجودةِ والمتانةِ " ، ومالَ إلى ذلكَ الفاضلُ النّحريرُ مولانا الفاضلُ الكاشانيُّ في المَحجّةِ البيضاءِ)) .

(١) قالَ في القولِ الشّارحِ : ص٤٢ : ((والحقُّ عندي أنّ الاستدلالَ بما تطمئِنُّ إليهِ النّفسُ ويحصلُ بهِ الإذعانُ واجبٌ على الأعيانِ والقادرينَ على ذلكَ وجوباً عينيّاً ، وأمّا سائرُ المُكلّفِينَ ؛ فليسَ الواجبُ عليهم سوى التّقليد ومِنْ هُنَا قد سَمِعتَ في كثيرٍ مِنَ الأدلّةِ الواردةِ في تقريرِ العقائدِ الدّينيّةِ ــ عندَ سؤالِهم لَهم (عليهمُ السّلامُ) [عن] القدرِ الواجبِ عليهم فيهَا ــ ما يدلُّ على ذلكَ كمال الدّلالةِ ، وأنّهـ[ـم] لَم يُحيلُوا أحداً من شيعتِهم المُكلّفِينَ بذلكَ على تحصيلِ برهانٍ على النّحوِ الكلاميِّ والقانونِ الميزانيِّ، بل يُجيبونَ كلَّ أحدٍ بما تقتضيهِ فطنتُهُ وتصلُ إليهِ قريحتُهُ وطبيعتُهُ كما هوَ شأنُ الأطباءِ الحاذِقِينَ حيثُ يأتي المريضُ يتطبّبُ عندَهُ ؛ فيصف إليهِ بعدَ معرفةِ مرضِهِ وحالِ طبيعتِهِ ومزاجِهِ ؛ ما يليقُ بمرضِهِ ذلكَ ، ولا يحيلهُ على ما يعالِجُ بهِ شخصاً آخرَ ، ولا على ما يتعذّرُ عليهِ مِنَ المَعاجينِ والعقاقيرِ المُتعذّرةِ عليهِ ألا ترى إلى قولِ عليٍّ ــ عليهِ السّلامُ ــ لَمّا سألَهُ عن إثباتِ الصّانعِ على ما في جامعِ الأخبارِ ؛ فقالَ : " البعرةُ تدلُّ على البعيرِ ، والرّوثةُ تدلُّ على الحميرِ ، وآثارُ القدمِ يدلُّ على المسيرِ ؛ فهيكلٌ علويٌّ بهذهِ اللّطافةِ ومركزٌ سفليٌّ بهذهِ الكثافةِ كيف لا يدلانِ على اللّطيفِ الخبيرِ " ، وقالَ في موضعٍ آخرَ ــ لَمّا سُئِلَ عن ذلكَ كما في كتابِ الجامعِ أيضاً ــ : " بصنعِ اللهِ يُستدَلُّ عليهِ ، وبالعقولِ تعتقدُ معرفتُهُ ، وبالتّفكّرِ تثبتُ حجّتُهُ ، معروفٌ بالدلالاتِ ، مشهورٌ بالبيِّناتِ " ، وقال في موضعٍ آخرَ ــ لَمّا سُئِلَ عن ذلكَ أيضاً كما في الكتابِ المذكورِ ــ : " ما الدّليلُ على إثباتِ الصّانعِ ؟ قالَ : =

وتفصيلُ هذا الكلامِ المُنطَبِقِ على كلامِ أولئكِ الأعلامِ المُستخرَجِ من قاموسِ

– ثلاثةُ أشياء : تحويلُ الحالِ ، وضعفُ الأركانِ ، ونقضُ الهِمَّةِ " ، وقالَ في موضعٍ رابعٍ كما في الخصالِ في صحيحةِ هشامِ بنِ سالمٍ عن أبي عبدِ اللهِ [عليهِ السَّلامُ] قالَ : سَمِعتُ أبي يحدِّثُ عن أبيهِ – عليهِ السَّلامُ – أنَّ رجلاً قامَ إلى أميرِ المؤمنينِ ؛ فقالَ : يا أميرَ المؤمنينَ : بمَ عرفتَ ربَّكَ ؟ قالَ : بفَسْخِ العزمِ ، ونقضِ الهِمَمِ ؛ لَمَّا أن هَمَمتُ حالَ بيني وبينَ هَمِّي ، وعزمتُ فخالفَ القضاءُ عزمي ، فعلمتُ أنَّ المدبرَ غيري " الحديث ، ومثلُ هذا في الأخبارِ غيرُ عزيزٍ ، بل قد صرَّحوا في أخبارٍ عديدةٍ عندَ مجاراةِ أهلِ الكلامِ والفلاسفةِ والزَّنادقةِ والملاحدةِ في مقامِ دفعِهِم بمثلِ هذهِ الأدلَّةِ ، حيثُ أنَّ الغرضَ منها تخميدُ نيرانِ شُبَهِهِم ، وهدمُ ما أسَّسُوهُ من الشُّكوكِ والعقائدِ الفاسدةِ وإرجاعُهُم عنها ؛ بحيثُ يلجئونَ للحقِّ من بابهِ ؛ فلو كانت تلكَ الأدلَّةُ المُشترَطَةُ بذلكَ النَّحوِ معتبرةً عندَهُم – عليهمُ السَّلامُ – لذُكِرَت في مقامِ الإرشادِ والبيانِ وفي مقامِ الذَّبِّ والدَّفعِ لشُبهاتِ الملاحدةِ وجندِ غوايةِ الشَّيطانِ ؛ ففي كتابِ الاحتجاجِ عن هشامِ بنِ الحكمِ أنَّهُ قالَ : " كانَ من سؤالِ الزِّنديقِ الَّذي أتى أبا عبدِ اللهِ – عليهِ السَّلامُ – قالَ : ما الدَّليلُ على صانعِ العالَمِ ؟ فقالَ أبو عبدِ اللهِ – عليهِ السَّلامُ – : وجودُ الأفاعيلِ الَّتي دلَّت على أنَّ صانعَهَا صنعَها ، ألا ترى أنَّكَ إذا نظرتَ إلى بناءٍ مُشيَّدٍ مبنيٍّ ؛ علمتَ أنَّ لهُ بانياً وإن لَم ترَ البانيَ ولَم تشاهدهُ ، قالَ : وما هوَ ؟ قال : هوَ شيءٌ بخلافِ الأشياءِ ، أرجعُ بقولي (شيءٌ) إلى إثباتِهِ ، وأنَّهُ شيءٌ بحقيقةِ الشَّيئيَّةِ غيرَ أنَّهُ لا جسمٌ ، ولا صورةٌ ، ولا يُحَسُّ ، ولا يُجَسُّ ، ولا يُدرَكُ بالحواسِّ الخمسِ ، لا تُدرِكُهُ الأوهامُ ، ولا تنقصهُ الدُّهورُ ، ولا تُغيِّرُهُ الأزمانُ . قالَ السَّائلُ : فإنَّا لا نجدُ موهوماً إلا مَخلوقاً . قالَ أبو عبدِ اللهِ – عليهِ السَّلامُ – : لو كانَ كذلكَ كما تقولُ ؛ لكانَ التَّوحيدُ مِنَّا مُرتفِعاً ؛ لأنَّا لَم نُكلَّف أن نعتقدَ غيرَ موهومٍ ، لكنَّا نقولُ : كلُّ موهومٍ بالحواسِّ مُدرَكٌ بها تحدُّهُ الحواسُّ مُمَثَّلاً ؛ فهوَ مخلوقٌ ، ولابدَّ من إثباتِ كونِ صانعِ الأشياءِ خارجاً من الجهتَينِ المَذمومتَينِ : إحداهُمَا النَّفيُ إذ كانَ النَّفيُ هوَ الإبطالُ والعدمُ . والجهةُ الثَّانيةُ : التَّشبيهُ بصفةِ المخلوقِ الظَّاهرِ التَّركيبِ والتَّأليفِ ؛ فلم يكن بُدٌّ مِنْ إثباتِ الصَّانعِ لوجودِ المصنوعِينَ والاضطرارِ منهم إليهِ أنَّهم مصنوعونَ ؛ وأنَّ صانعَهُم غيرُهُم وليسَ مِثلَهُم . إن كانَ مِثلُهُم شبيهاً بهم في ظاهرِ التَّركيبِ والتَّأليفِ وفيما يجري عليهم من حدوثِهِم بعدَ أن لَم يكونوا ؛ وتنقُّلِهِم من صِغَرٍ إلى كِبَرٍ ؛ وسوادٍ إلى بياضٍ ، وقوَّةٍ إلى ضعفٍ ، وأحوالٍ موجودةٍ لا حاجةَ بنا إلى تفسيرِهَا لثباتِهَا ووجودِهَا . قالَ السَّائلُ : فأنتَ قد حددتَ إذ أثبتَّ وجودَهُ . قالَ أبو عبدِ اللهِ – عليهِ السَّلامُ – لَم أحَدِّدْهُ ولكنِّي أثبتُّهُ ؛ إذا لَم يكن بينَ الإثباتِ والنَّفيِ منـزلةٌ " الحديث ، وهكذا طريقُهُم في الاستدلالِ ؛ وليسَ فيهَا – كما ترى – تعرُّضٌ لذكرِ تلكَ الأشكالِ وطرقِ البرهانِ ومُقدِّماتِهِ وسائرِ شرائطِهِ ؛ ليعرفَ بذلكَ الصِّحَّةَ والاختلالَ)) .

علومِهم ـ عليهمُ السّلامُ ـ أن نقولَ : إنَّ معرفةَ الصّانعِ ـ تعالى ـ فطريّةٌ قد فَطَرَ اللهُ العقولَ عليهَا ؛ ولكن حجبتهُم عن ذلكَ الوساوسُ الشّيطانيّةُ والشّبُهاتُ الفلسفيّةُ ، وأورثتهُم ظُلماتٍ غَطَّت على الأنوارِ القُدسيّةِ ؛ ولذلكَ نصبَ لَهم دلائلَ وعلاماتٍ ليست كالبراهينِ المنطقيّةِ ؛ بل آثار تجلياتٍ حِسيّةٍ ومشاهداتٍ عقليّةٍ أغنتهُم عن تتبُّعِ الأدلّةِ الّتي قرّرتْها الفلاسفةُ والمعتزلةُ والأشعريّةُ ؛ ولهذا قال (عليهِ السّلامُ) ـ في مقامِ البيانِ ـ ما قالَهُ الأعرابيُّ : (البعرةُ تدلُّ على البعيرِ ، وأثرُ القَدَمِ يَدلُّ على المسيرِ ؛ أفسماءٌ ذاتُ أبراجٍ وأرضٌ ذاتُ فجاجٍ لا يدلانِ على اللّطيفِ الخبيرِ ؟![1]) ، وفي تفسيرِ العسكريِّ[2] قالَ : سُئِلَ أيضاً عن اللهِ ؟ فقالَ للسّائلِ[3] : ((يا عبدَ اللهِ هلْ رَكِبْتَ سفينةً قط ؟ قالَ : بلى . قالَ : فَهلْ انكسرت بكَ السّفينةُ ؛ وكنتَ حيثُ[4] لا سفينةٌ تنجيكَ[5] ؛ ولا سباحةٌ تُغنيْكَ ؟ قالَ : بلى . قالَ : فهلْ تعلّقَ قلبُكَ هناكَ[6] أنّ شيئاً من

(١) كذا في دليلِ الأعرابيِّ كمَا في البحارِ : ج٦٦ : ص ١٣٤ إلا أنّ فيهِ : ((وأثرُ الأقدامِ على المسيرِ)) ، وفي جامع الأخبار ــ وقد سبقَ نقلُهُ عن المُصنّفِ في القولِ الشّارحِ وأيضاً نقلَهُ المَجلسيُّ في البحارِ : ج٣ : ص٥٥ : باب٣ إثبات الصّانعِ : ح٢٧ ــ : ((سُئِلَ أميرُ المُؤمنينَ عليٌّ ــ عليهِ السّلامُ ــ عن إثباتِ الصّانعِ ؟ ؛ فقالَ : " البعرةُ تدلُّ على البعيرِ ، والرّوثةُ تدلُّ على الحميرِ ، وآثارُ القدمِ تدلُّ على المسيرِ ؛ فهيكلٌ علويٌّ بهذهِ اللّطافةِ ، ومركزٌ سفليٌّ بهذهِ الكثافةِ كيفَ لا يَدلانِ على اللّطيفِ الخبيرِ)) .

(٢) تفسيرُ العسكريِّ ــ عليهِ السّلامُ ــ : ص٢٢ ، ومثلُهُ رواهُ الصّدوقُ في كتابِ التّوحيدِ : باب٣١ : معنى (بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) : ح٥ وفي معاني الأخبارِ : ص٤ : باب معنَى الله ــ عزَّ وجلَّ ــ :ح٢ بإسنادِهِ إلى الإمامِ العسكريِّ ــ عليهِ السّلامُ ــ عن الصّادقِ ــ عليهِ السّلامُ ــ في جوابِ رجلٍ سألَهُ .

(٣) في تفسيرِ العسكريِّ ــ عليهِ السّلامُ ــ والتّوحيدِ والمعاني : ((وهوَ ما قالَ رجلٌ للصّادقِ ــ عليهِ السّلامُ ــ : يا بنَ رسولِ اللهِ دُلّني على اللهِ ما هوَ ؟! ؛ فقد أكثرَ المُجادِلُونَ عليَّ وحيّرُوني ؟ ؛ فقالَ لَهُ)) .

(٤) في تفسيرِ العسكريِّ والمعاني ((فهل كُسِرَت بكَ حيثُ)) ، وفي التّوحيدِ : ((فهل كُسِرَ بكَ حيثُ)) .

(٥) كذا في تفسيرِ العسكريِّ ــ عليه السّلامُ ــ والمعاني والتّوحيدِ ؛ وهوَ أظهرُ ، وفي المطبوع : ((يحيكَ)) .

(٦) في تفسيرِ العسكريِّ ــ عليه السّلامُ ــ والتّوحيدِ والمعاني : ((هنالِكَ)) .

الأشياء قادرٌ على أن يُخلّصَكَ من ورطتِكَ ؟ قالَ : بلى . قالَ [الصّادقُ (عليهِ السّلامُ)][1] : ذلكَ[2] الشّيءُ هوَ اللهُ ؛ القادرُ على الإنجاء حيثُ لا مُنجي ؛ وعلى الإغاثةِ حيثُ لا مُغيثَ)) .

ولهذا جُعِلَت النّاسُ ـ في مقامِ العُذرِ في تركِهم اكتسابِ المعرفةِ باللهِ ـ ؛ متروكِينَ على ما فُطِرُوا عليهِ ؛ مرضيّاً عنهم بمجرّدِ الإقرارِ بالقبولِ ؛ ولَم يُكلّفُوا بالاستدلالاتِ العلميّةِ .

وبذلكَ ينكشفُ لكَ بأنَّ اللهَ قدّرَ[3] عقولَ الخلقِ على التّوحيدِ والإقرارِ بالصّانعِ في بدءِ الخلقِ عندَ الميثاقِ ؛ فقلوبُ جميعِ الخلقِ مذعنةٌ بذلكَ وإن جحدوهُ معاندةً[4] ، والأخبارُ الصّحيحةُ مُصرّحةٌ بذلكَ ، بل القرآنُ الكريمُ ينادي بهِ هنالكَ . ففي الكافِي[5] بأسانيدَ مُتعدّدةٍ صحيحةٍ مستندةٍ[6] عن خواصِّ الطّائفةِ (كزرارةَ ، وهشامِ بنِ سالِمٍ ، ومحمّدِ بنِ عليٍّ الحلبيِّ ، وعبدِ اللهِ بنِ سنانٍ ، وغيرِهِم) عن أبي عبدِ اللهِ ـ عليهِ السّلامُ ـ في قولِهِ : ﴿ فِطْرَةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا ﴾[7] قالَ : ((فَطَرَهُم على التّوحيدِ))[8] ، وفي بعضِهَا[9] : ((فَطَرَهُم حينَ أخذَ عليهِمُ

(١) ما بين [ ] أثبتناهُ عن التّفسيرِ والمعاني والتّوحيدِ . (٢) في الثّلاثةِ : ((فذلكَ)) .

(٣) في القولِ الشّارحِ : ص٢٩ والبحار : ج٣ : ص٢٧٧ : باب١١ ((قرّرَ)) .

(٤) وهوَ الّذي ظهرَ من الأخبارِ كما ذكرهُ المَجلسيُّ في البحارِ والمُصنّفُ في القولِ الشّارحِ بعدَ ذكرِ اختلافِ الأقوالِ في الفطرةِ ـ كما سيأتي نقلُ ذلكَ .

(٥) وربما تكونُ ((ففي الكافي والتّوحيدِ)) وحدثَ سقطٌ ، وسيأتي سببُ احتمالِ ذلكَ ؛ واللهُ أعلمُ .

(٦) كذا في المطبوعِ ؛ ولعلّها : ((مُسندَةٍ)) . (٧) سورةُ الرّومِ : الآيةُ ٤ .

(٨) هذا اللفظُ وردَ في صحيحِ الحلبيِّ في الكافي : ج٢ : ص١٢ : باب فطرةِ الخلقِ على التّوحيدِ : ح٥ ، وفي التّوحيدِ : ص٣٢٨ : باب٥٣ فطرةِ اللهِ ـ عزَّ وجلَّ ـ الخلق على التّوحيدِ : ح٥ ، وكذا في ح٤ عن زرارةَ ، وفي الكافي : ح١ عن هشامِ بنِ سالِمٍ إلا أنَّ فيهِ : ((قالَ : التّوحيدُ)) .

(٩) وهوَ حديثُ عبدِ اللهِ بنِ سنانٍ عن أبي عبدِ اللهِ ـ عليهِ السّلامُ ـ كما في الكافي : ج٢: ص١٢ : ح٢ والتّوحيدِ : ص٣٢٩ : باب٥٣ : ح٣ وعنهُ المُصنّف في القولِ الشّارحِ : ص٢٩ .

الميثاقَ[١] على التّوحيدِ ، ﴿ قَالَ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُواْ بَلَى ﴾[٢] ؛ وفيهم المؤمنُ والكافرُ)) .

وفيهَا[٣] بأسانيدَ مُتعدِّدةٍ صحيحةٍ عن زرارةَ عن الباقرِ ـ عليهِ السّلامُ ـ : ((سألتُهُ : عن قولِهِ تعالى : ﴿ حُنَفَآءَ لله غَيْرَ مُشْرِكِيْنَ بِهِ ﴾ ؟ قالَ : الحنيفيّةُ هيَ الفطرةُ[٤] الّتي فَطَرَ النّاسَ عليها لا تبديلَ لخلقِ اللهِ . قالَ : فَطَرَهُم على المعرفةِ[٥])) ، وفي بعضِ تلكَ الأسانيدِ قالَ زرارةُ : ((وسألتُهُ : عن قولِ اللهِ تعالى : ﴿ وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُوْرِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ[٦] ﴾ الآيةَ[٧] . قالَ : أخرجَ من ظهرِ آدمَ ذُرِّيّتَهُ إلى يومِ القيامةِ ؛ فخرجوا

---

(١) في الكافي والتّوحيدِ ــ وعنهُ في القولِ الشّارحِ ــ : ((حينَ أخذَ ميثاقَهُم)) .

(٢) ، (٧) سورةُ الأعرافِ : الآيةُ ١٧٢ .

(٣) ولعلّها : ((فيهما)) أي في الكافي والتّوحيدِ ؛ ويرجّحُ ذلكَ أنّهُ رُويَ في الكافي : ج٢ : ص١٢ : ح٣ بإسنادٍ واحدٍ ، وفي التّوحيدِ : ص٣٣٠ : باب٥٣ : ح٩ بثلاثةِ أسانيدَ ، واللهُ أعلمُ .

(٤) في الكافي : ((الحنيفيّةُ مِنَ الفطرةِ)) ، وفي التّوحيدِ : ((وعنِ الحنيفيّةِ ؟ فقالَ : هيَ الفطرةُ)) . قالَ في القولِ الشّارحِ ص٢٨ : ((ففي المعاني بسندٍ صحيحٍ عن زرارةَ قالَ : " سألتُ أبا جعفرٍ (عليهِ السّلامُ) عن قولِ اللهِ ـ عزّ وجلّ ـ : ﴿ حُنَفَآءَ لله غَيْرَ مُشْرِكِيْنَ بِهِ ﴾ ؛ فقلتُ : ما الحنيفيّةُ ؟ قالَ : الفطرةُ " . ووجهُ الدّلالةِ والتّقريبِ فيهِ أنّ قولَهُ : " ما الحنيفيّةُ ؟ " أي المِلّةُ الحنيفيّةُ ؛ هيَ التّوحيدُ الّذي فطرَ اللهُ الخلقَ عليهِ ، ويُومي إليهِ قولُهُ تعالى : ﴿ فَأَقِمْ وَجْهَكَ للدِّيْنِ حَنِيفاً فِطْرَةَ اللهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا ؛ لا تَبْدِيْلَ لِخَلْقِ اللهِ ذَلِكَ الدِّيْنُ القَيِّمُ ﴾ . واختلفوا في معنى تلكَ الفطرةِ ؛ فقيلَ : المعنى أنّهُ خلقَهُم على نوعٍ من الجبلّةِ والطّبعِ المتهيّأ لقبولِ الدِّينِ فلو تُرِكَ عليها لاستمرّ على لزومِهَا ولَم يفارقهَا إلى غيرِهَا ، وإنّمَا يعدلُ عنهُ مَنْ يعدلُ لآفةٍ مِنَ الآفاتِ وتقليدِ الآباءِ والأمّهاتِ . وقيلَ : كُلُّهُم مفطورونَ على معرفةِ اللهِ والإقرارِ بهِ ؛ فلا تجدُ أحداً إلاّ وهوَ يقولُ بأنّ اللهَ صانعٌ لهُ وإن سمّاهُ بغيرِ اسمِهِ وعَبَدَ معهُ غيرَهُ . وقيلَ : المعنى أنّهُ خَلَقَهُم لَهَا ؛ لأنّهُ خَلَقَ كُلَّ الخلقِ لأن يُوحّدُوهُ ويعبدُوهُ . وقيلَ : إنّهُ خَلَقَهُم حنفاءَ مُؤمنينَ ؛ لَمّا أخذَ عليهِمُ الميثاقَ ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُواْ بَلَى ﴾ ؛ فلا يُوجَدُ أحدٌ إلاّ مُقِرّاً أنّ لهُ ربّاً وإن أشركَ بهِ . والّذي يظهرُ مِنَ الأخبارِ الآتيةِ وهذا الخبرُ هوَ أنّ اللهَ تعالى قرّرَ عقولَ الخلقِ على التّوحيدِ والإقرارِ بالصّانعِ في بدوِ الخلقِ عندَ الميثاقِ ؛ فقلوبُ جميعِ الخلقِ مذعنةٌ بذلكَ وإن جحدوهُ معاندةً)) .

(٥) كذا في التّوحيدِ ، وفي الكافي ((على المعرفةِ بهِ)) .

(٦) كذا في التّوحيدِ ، وزادَ في الكافي : ﴿ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ قَالَ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُواْ بَلَى ﴾ .

كالذَّرِّ ؛ فعرَّفَهُمْ ، وأراهُم نفسَهُ[١] ، ولولا ذلكَ لَم يَعرِفْ أحدٌ ربَّهُ ؛ قالَ[٢] : قالَ رسولُ اللهِ ـ صلّى اللهُ عليهِ وآلِهِ ـ : (كلُّ مولودٍ يُولَدُ على الفطرةِ) يعني على المعرفةِ[٣] بأنَّ اللهَ خالقُهُ ، وذلكَ قولُهُ تعالى[٤] : ﴿ وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللهُ ﴾[٥])) ، إلى غيرِ ذلكَ مِنَ الأخبارِ الشّاهدةِ بما قلناهُ منَ المذهبِ المختارِ[٦] .

---

(١) كذا في الكافي ، وفي التّوحيدِ وعنهُ في البحارِ : ((صُنْعَهُ)) .

(٢) في الكافي والتّوحيدِ : ((وقالَ)) .

(٣) كذا في التّوحيدِ والفصولِ المُهمَّةِ عن الكافي ، وفي الكافي وشرحِهِ للمازندرانيِّ : ((يعني المعرفةَ)) .

(٤) في الكافي وشرحِهِ : ((كذلكَ قولُهُ)) ، وفي التّوحيدِ وعنهُ في البحارِ : ((فذلكَ قولُهُ)) .

(٥) سورةُ الزُّخرفِ : الآيةُ ٨٧ .

(٦) قالَ في القولِ الشّارحِ ـ بعدَ ذكرِ هذهِ الأخبارِ وغيرِها ـ : ص٣١ : ((وأنتَ إذا أحطتَ خُبراً بهذهِ الأخبارِ ونظرتَ إليها بعينِ البصيرةِ والاعتبارِ رأيتَها مِمّا يمكنُ التَّمسُّكُ بها للقائلينَ بأنَّ معرفةَ اللهِ فطريّةٌ إلاّ أنّها مجملةٌ غيرُ مُفصَّلةٍ . وفي الأخبارِ ما يعارضُها . على أنَّ الفطرةَ مقولٌ معَ معانٍ : أحدُها ما رادفَ الضّروريَّ الّذي لا يحتاجُ إلى كسبٍ ولا برهانٍ . والثّاني : على معنى الخلقةِ ؛ وتكونُ لفظةُ (على) في قولِهِ (صلّى اللهُ عليهِ وآلِهِ): " كلُّ مولودٍ يُولَدُ على الفطرةِ " على ظاهرِها لَم يَرَوا بها غيرَهُ ، ويكونُ المعنى: كلُّ مولودٍ يُولَدُ على الخلقةِ ؛ الدّالّةِ على وحدانيّةِ اللهِ تعالى وعبادتِهِ والإيمانِ بهِ ؛ لأنّهُ ـ جلَّ وعزَّ ـ قد صوَّرَ الخلقَ وخَلَقَهُم على وجهٍ يقتضي بالنّظرِ فيهِ معرفتُهُ والإيمانُ بهِ ؛ وإن لَم ينظروا ويعرفوا ؛ فكأنّهُ ـ عليهِ السّلامُ ـ قالَ : كلُّ مخلوقٍ ومولودٍ ؛ فهو يدلُّ بخلقتِهِ وصورتِهِ على عبادةِ اللهِ تعالى ؛ وإن عَدَلَ بعضُهم فصارَ يهوديّاً أو نصرانيّاً ؛ وهذا أيضاً مُحتَمِلٌ في الأخبارِ . والثّالثُ : أن تكونَ الفطرةُ ؛ هيَ الدِّينُ ، وتكونُ (على) للتّعليلِ ؛ فكأنّهُ قالَ : كلُّ مولودٍ يُولَدُ للدِّينِ ومِنْ أجلِ الدِّينِ ؛ لأنَّ اللهَ تعالى لَم يخلق مَنْ يُبلِّغُهُ مبلغَ المُكلَّفينَ إلا ليعبدَهُ ؛ فينتفع بعبادتِهِ ؛ ويشهدُ لذلكَ قولُهُ : ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الجِنَّ وَالإِنْسَ إِلاَّ لِيَعْبُدُونَ ﴾ ، وإنّما شاعَ بيانُ إطلاقِ الفطرةِ على الدِّينِ معَ أنّها في الأصلِ الخلقة ؛ من حيثُ كانَ هوَ المقصودُ بها ، وقد يجري على الشّيءِ اسمُ ما لَهُ بهذا الضّربِ مِنَ التّعلّقِ والاختصاصِ ، وعلى هذا يُؤوّلُ قولُهُ تعالى : ﴿ وَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حنيفاً فِطْرَةَ اللهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا ﴾ أرادَ دينَ اللهِ الّذي خَلَقَ الخلقَ لهُ ، وقولُهُ تعالى : ﴿ لا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللهِ ﴾ أرادَ بهِ إنّما خلَقَ اللهُ العبادَ لهُ مِنَ العبادةِ والطّاعةِ ليسَ مِمّا يتغيَّرُ . وبالجملةِ ؛ فهذهِ الأخبارُ وإن كانت مُؤيّدةً بحسبِ الظّاهرِ لهذا القولِ إلا أنّها قابلةٌ لهذا التّأويلِ ، ومِن هنا ذهبَ السّيّدُ ابنُ طاووس في كتابِ المَحجّةِ لثمرةِ =

وأمّا ما عارضَهَا منَ الأخبارِ الدّالّةِ على وجوبِ الاستدلالِ والنّظرِ ؛ فهيَ بالغةٌ حدُّ الكثرةِ المتواترُ ؛ فالمرادُ بها المعرفةُ التّفصيليّـةُ بالأدلّةِ القرآنيّةِ والأخبارِ النّبويّةِ وليست تلكَ بديهيّـةً ولا فطريّـةً . ومن هنا وقعَ بينَ أئمّتِنا ـ عليهِمُ السّلامُ ـ وبينَ سائرِ الفِـرَقِ محالاتٌ ومنازعاتٌ وإيراداتٌ على أنحاءٍ شتّى حيثُ تقبلُهَا عقولُ السّائلينَ[(١)] .

= المُهجةِ إلى أنّ معرفةَ الصّانعِ فطريّةٌ لكنّها معرفةٌ إجماليّةٌ ، وهيَ المعرفةُ الّتي أشارت إليهَا الأخبارُ وأنّها مِن صُـنعِ العبادِ وليسَ للعبادِ فيهَا صنعٌ ...)) وذكرَ بعضهَا كخبرِ محمّدِ بنِ حكيمٍ الآتي ذكرهُ ؛ ثُمّ قالَ : ((والذي يـدلُّ على التّفصيلِ وهوَ أنّ القدرَ الإجماليّ مِنَ المعرفةِ فطريٌّ وما زادَ على ذلكَ كسبيٌّ توقيفيٌّ تكليفيٌّ لا يجوزُ القـولُ فيهِ إلاّ بما جاءت بهِ الشّريعةُ المُحمّديّةُ والآياتِ القرآنيّةِ ؛ وأنّ مَنْ جَهِلَ ذلكَ لا يتّصفُ بالإيمانِ الحقيقـيّ ، بـل ولا الإسلامِ الكامل ؛ لِمَا جاءَ من الأخبارِ في مقامِ التّعريفِ وبيانِ ذلكَ التّكليفِ ...)) ومثّلَ لذلكَ برواياتٍ .

(١) وفي القولِ الشّارحِ : ص٣٤ ــ بعد أن ذكرَ أنّ القدرَ الإجماليّ مِنَ المعرفةِ فطريٌّ وما زاد كسـبيٌّ ــ : ((ويُرشِدُ إلى كُلٍّ مِنَ المَعرفتينِ خبرُ المفضّلِ بنِ عمرَ في التّوحيدِ المُشتهرُ بالإهليجةِ : قالَ : كَتَبَ المُفضّلُ بنِ عُمَرَ الجعفيُّ إلى أبي عبدِ اللهِ جعفرِ بنِ محمّدٍ الصّادقِ ــ عليهِ السّلامُ ــ يعلمُهُ أنّ أقواماً ظهروا مِن أهلِ هذهِ المِلّةِ يجحدونَ الرُّبوبيّـةِ ، ويُجادلونَ في ذلكَ ، ويسـألُهُ أن يردّ عليهم قولَهُم ، ويحتجُّ عليهم فيما ادّعَـوا بحسبِ ما احتجَّ بهِ على غيرِهِم . فكتبَ أبو عبدِ اللهِ ــ عليهِ السّلام ــ : " بِسْمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحِيْمِ .[أمّـا بعدُ : وَفّقَنَا اللهُ وإيّاكَ لطاعتِهِ ، وأوجَبَ لَنَا بذلكَ رضوانهُ برحمتِهِ] وَصَلَ كتابُكَ تذكرُ فيهِ ما ظهرَ في مِلّتِنا ، وذلكَ من قومٍ مِن أهلِ الإلحادِ بالرُّبوبيّةِ قد كثُرت عِدّتُهُم واشتدّت خصومتُهُم ، وتسألُ أن أصنعَ للـردِّ عليهِم والنّقضِ لِمَا في أيديهِم كتاباً على نحوِ ما رددتُ على غيرِهِم " وساقَ الكَلامَ إلى أن قالَ : " ولَعَمْـري ما أُتيَ الجُهّالُ مِن قِبَلِ ربِّهِم ؛ وإنّهُم ليرونَ الدّلالاتِ الواضحاتِ والعلاماتِ البيّناتِ في خلقِهِم ، وما يعاينونَ من ملكوتِ السّماواتِ والأرضِ والصُّنعِ العجيبِ المُتقَنِ الدّالِ على الصّانعِ ، ولكنّهم قومٌ فتحُـوا علـى أنفسِهِم أبوابَ المعاصي ، وسهّلُوا لَهَا سبيلَ الشّهواتِ ، فغلبتِ الأهواءُ على قلوبِهِم ، واستحوذَ الشّيطانُ بظلمِهِم عليهِم ، وكذلكَ يطبعُ اللهُ على قلوبِ المُعتدِينَ . والعجبُ مِن مخلوقٍ يزعمُ أنّ اللهَ يَخفَى على عبـادِهِ وهوَ يرى أثرَ الصُّنعِ في نفسهِ بتركيبٍ يُبهِرُ عقلَهُ ، وتأليفٍ يُبطِلُ حجّتَهُ . ولَعَمْري لو تفكّروا في هـذهِ الأمـورِ العِظامِ لعاينوا من أمرِ التّركيبِ البيّنِ ، ولُطفِ التّدبيرِ الظّاهرِ ، ووجودِ الأشياءِ مخلوقةً بعدَ أن لَم تكن ، ثُمّ تحوّلِهَا مِنْ طبيعةٍ إلى طبيعةٍ ، وصنيعةٍ بعدَ صنيعةٍ ، ما يَدلُّهم ذلكَ على الصّانعِ ؛ فإنّهُ لا يخلو شيءٌ منها مِن أن يكونَ فيهِ أثرُ تدبيرٍ وتركيبٍ يدلُّ على أنّ لهُ خـالقاً مُدبّراً ، وتأليفٍ بتدبيرٍ يهدي إلى واحدٍ حكيمٍ . وقد =

ومِنهَا عقليَّـةٌ صرفت تُلقي الوحيَ لأهلِ الزّندقةِ والجاحدينَ للرُّبوبيَّـةِ والمُتصـلِّفةِ والمُتعمِّقِينَ ؛ وهلوِ واجبةٌ على الأوحدِيينَ مِنَ المُكلَّفِينَ ، وقد نَهَوا سائرَ المُكلَّفِينَ أن

= والقاني كتابكَ ورسَمتُ لكَ كتاباً كنتُ نازعتُ فيهِ بعضَ أهلِ الأديانِ من أهلِ الإنكارِ ، وذلكَ أنّهُ كانَ يحضرني طبيبٌ من بلادِ الهندِ ، وكانَ لا يزالُ ينازعُني في رأيهِ ، ويجادلُني عن (" على ") ضلالتِهِ ، فبينَا هوَ يوماً يدقُّ إهليلجةً ليخلطَهَا دواءً احتجتُ إليهِ من أدويتِهِ ، إذ عرضَ لهُ شيءٌ مِن كلامِهِ الّـذي لَـم يـزلْ ينازعُني فيهِ من ادّعائِهِ أنّ الدُّنيا لَم تزل ولا تزالُ شجرةٌ تنبتُ وأخرى تسقطُ ، ونفسٌ تُولَدُ وأخرى تتلـفُ ، وتزعمُ أن انتحالي المعرفة باللهِ تعالى دعوى لا بيِّنةَ لي عليها ، ولا حُجّةَ لي فيها ، وأنّ ذلكَ أمرٌ أخذَهُ الآخرُ عـن الأوّلِ ، والأصغرُ عن الأكبرِ ، وأنّ الأشياءَ المختلفةَ والمُؤتلِفةَ والباطنةَ والظّاهرةَ إنّما تُعرَفُ بالحواسِّ الخمـس : نَظَرِ العينِ ، وسَمْعِ الأذنِ ، وشمِّ النّسيمِ (في البحـار " الأنفِ ") ، وذوقِ الفمِ ، ولمسِ الجـوارحِ ، ثُمّ أفـادَ (" قادَ ") منطقهُ على الأصلِ الّذي وضعَهُ فقالَ : لَم يقع شيءٌ مِن حواسِّي على خالقٍ يـؤدِّي إلى قلبـي ، إنكار اللهِ تعالى . ثُمّ قالَ : أخـبرني بمَ يحتجُّ (" تحتجُّ ") في معرفةِ ربِّكَ الّتي (" الّـذي ") تصـفُ قدرتَـهُ وربوبيَّـتَهُ ، وإنّما يَعرِفُ القلبُ الأشياءَ كلَّهَا بالدّلالاتِ الخمسِ الّتي وصفتُ لكَ ؟ قُلتُ : بالعقلِ الّـذي في قلبي ، والدّليلِ الّذي أحتجُّ بهِ في معرفتِهِ . قالَ : فأنّى يكونُ ما تقولُ وأنتَ تعرفُ أنّ القلبَ لا يعرفُ شيئاً بغيرِ الخمسِ الحواسِّ (في البحار " الحواسِّ الخمسِ ") ؟ فهل عاينتَ ربَّكَ ببصرٍ ، أو سَمِعتَ صوتَهُ بأذنٍ ، أو شَمِمتَهُ بنسيمٍ ، أو ذُقتَهُ بفمٍ ، أو مسِستَهُ بيدٍ فأدّى ذلكَ المعرفةَ إلى قلبِكَ ؟ قلتُ : أرأيـتَ إذ أنكـرتَ اللهَ وجحدتَهُ ؛ لأنّكَ زعمتَ أنّكَ لا تُحِسّهُ بحواسِّكَ الّتي تَعرِفُ بها الأشياءَ ، وأقررتَ أنا بهِ هل بُدّ [مـن] أن يكونَ أحدُنَا صادقاً والآخرُ كاذباً ؟ قالَ : لا . قلتُ : أرأيتَ إن كانَ القولُ قولكَ فهل يخافُ عليّ شيءٌ مِمّا أُخوِّفُكَ بهِ من عقابِ اللهِ ؟ قالَ : لا . قلتُ : أفرأيتَ إن كانَ كما أقولُ والحقُّ في يدِي ألستُ قد أخـذتُ فيما كنتُ أحاذرُ من عقابِ الخالقِ بالثّقةِ وأنّكَ قد وقعتَ بجحودِكَ وإنكارِكَ في الهلكةِ ؟ قالَ : بلى . قلتُ : فأيُّنا أولى بالحزمِ وأقربُ من النّجاةِ ؟ قالَ : أنتَ ، إلاّ أنّكَ من أمرِكَ على ادّعاءٍ وشبهةٍ ، وأنا علـى يقـينٍ وثقةٍ ، لأنّي لا أرى حواسِّي الخمسَ أدركَتْهُ ، وما لَم تدركْهُ حواسِّي فليسَ عندي بموجودٍ . قلتُ : إنّهُ لَمّا عجزت حواسُّكَ عن إدراكِ اللهِ أنكرتَهُ ، وأنا لَمّا عجزت حواسِّي عن إدراكِ اللهِ تعالى صـدّقتُ بـهِ . قـالَ : وكيفَ ذلكَ ؟ قلتُ : لأنّ كلّ شيءٍ جرى فيهِ أثرُ تركيبٍ لجسمٍ ، أو وقعَ عليهِ بصرٌ للونٍ فما أدركتْهُ الأبصارُ ونالتهُ الحواسُّ فهوَ غيرُ اللهِ سبحانَهُ لأنّهُ لا يُشبهُ الخلقَ ، ولا يُشبهُهُ الخلق ، وأنّ هذا الخلقَ ينتقلُ بتغـيرٍ وزوالٍ ، وكلّ شيءٍ أشبهَ التّغيرَ والزّوالَ فهوَ مِثلُهُ ، وليسَ المخلوقُ كالخالقِ ولا المُحدَثُ [كالمُحدِثِ])) .

يحوموا حولَ حماهَا ويلجوا لُجّتَهَا ؛ فيكونوا من المُغرَقِينَ[1] ؛ وقد أشارَ لذلكَ قولُهُ : ﴿ لَوْ كانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللهُ لَفَسَدَتَا ﴾[2] ، وقولُ عليٍّ ـ عليهِ السّلامُ ـ لابنهِ الحسنِ ـ عليهِ السّلامُ ـ أو الحسينِ ـ عليهِ السّلامُ ـ[3] : ((نعم ؛ يا بُنَيَّ[4] ، لو كانَ لربِّكَ شريكٌ لأتتكَ رُسُلَهُ ولعرفتَ آياتِهِ[5])) ، وقولُهُ في عِدّةِ رواياتٍ : ((أوّلُ الدّينِ معرفتُهُ ، وكمالُ معرفتِهِ توحيدُهُ ، وكمالُ توحيدِهِ نفيُ الصّفاتِ عنهُ[6])) . وفي خبرِ الفتحِ بنِ يزيدَ

---

(١) وفي معناه قالَ المُحقّقُ الطُّوسيُّ في رسالةِ (أقلّ ما يجبُ الاعتقادُ بهِ) ـــ وننقلُهَا عن القولِ الشّارحِ : ص٤٠ ـــ : ((وإنّما زَجُروا عن البحثِ والتّفتيشِ ضعفاءَ العوامِّ ، وأمّا علماءُ الدّينِ فلَهُم الخوضُ في غمراتِ الإشكالاتِ . ومنعُ العوامِّ عنِ الكلامِ يجري مجرى مَنْعِ الصّبيانِ عن شاطئِ الدّجلةِ ؛ فأَمِنَ (" خوفاً " في نسخة) مِنَ الغرقِ ، ورخصتُهُ الأعتياء الأقوياء يضاهي رخصةَ الماهرِ في صنعةِ السّباحةِ ؛ لأنّ ههُنَا موضعُ غرورٍ ومزلقةُ قدمٍ ؛ وهوَ أنّ كلَّ ضعيفٍ في عقلهِ راجٍ مِن أنّهُ (في الأصل " مِنَ اللهِ ") في كمالِ عقلِهِ أنّهُ يقدرُ على إدراكِ الحقائقِ كلِّهَا ، وأنّهُ من جملةِ الأقوياءِ ، وربما يخوضونَ ويغرقونَ في بحرِ الجهالاتِ مِنْ حيثُ لا يَشعُرُونَ . والصّوابُ مَنْعُ الخلقِ كُلِّهم ـــ إلا الشاذّ النّادر الّذي لا تسمحُ الأعصارُ منهم إلاّ بواحدٍ أو اثنينِ ـــ من تجاوزِ سلوكِ مسلكِ السّلفِ في الإيمانِ المُرسَلِ والتّصديقِ المُجمَلِ بكلِّ ما أنزلَهُ اللهُ تعالى وأخبرَ بهِ رسولُهُ من غيرِ بحثٍ ولا تفتيشٍ ، والاشتغالُ بالتّفتيشِ فيهِ شغلٌ شاغلٌ ؛ إذ قالَ رسولُ اللهِ (صلّى اللهُ عليهِ وآلِهِ) حيثُ رأى الصّحابةَ يخوضونَ في القَدَرِ بعدَ ما غَضِبَ حتّى احمرّت وجنتاهُ ؛ فقال : " ما بهذا أمرتُمْ تضربونَ كتابَ اللهِ بعضهُ ببعضٍ انظروا فما أمرَكُم اللهُ فافعلوا وما نهاكُم عنهُ فانتهوا " هذا تنبيهٌ على فتحِ الحقِ . انتهى كلامُهُ)) .

(٢) سورةُ الأنبياءِ : الآيةُ ٢٢ .

(٣) المشهورُ أنّها مِن وصيّتِهِ لابنِهِ الحسنِ (عليهِمَا السّلامُ) كما في نَهجِ البلاغةِ : باب المختارِ مِنْ كتبِهِ ورسائلِهِ وعهودِهِ ووصاياهُ : رقم ٣١ وعنهُ في البحارِ :ج٤: ص٣١٧: باب٤: ح٤١ وكذلكَ في تحفِ العقولِ : ص٧٢

(٤) كذا في المطبوعِ ، وفي النّهجِ والتّحفِ والبحارِ : ((واعلَمْ يا بُنَيَّ أنّهُ)) .

(٥) في النّهجِ والتّحفِ والبحارِ : ((ولرأيتَ آثارَ ملكِهِ وسلطانِهِ ، ولعَرفتَ أفعالَهُ وصفاتِهِ)) .

(٦) كذا في روايةِ فتحِ بنِ يزيدَ عنِ الكاظمِ ـــ عليهِ السّلامُ ـــ كما في الكافي : ج١: ص١٤٠ : باب جوامعِ التّوحيدِ : ح٦ إلاّ أنّ فيهِ : ((أوّلُ الدّيانةِ بهِ ...)) ، وفي نَهجِ البلاغةِ : خطبة ١ والاحتجاجِ : ج١: ص٢٩٦ جاءَ في خطبةٍ لأميرِ المؤمنينَ ـــ عليهِ السّلامُ ـــ : ((أوّلُ الدّينِ معرفتُهُ ، وكمالُ معرفتِهِ التّصديقُ بهِ ، وكمالُ التّصديقِ بهِ توحيدُهُ ، وكمالُ توحيدِهِ الإخلاصُ لهُ ، وكمالُ الإخلاصِ لهُ نفيُ الصّفاتِ عنهُ)) .

الجرجانيّ عن الرّضا ـ عليهِ السّلامُ ـ كما في [الكافي والتّوحيدِ] [1] قال : ((سألتُهُ : عن أدنى[2] المعرفةِ ؟ . قالَ : الإقرارُ بأنّهُ لا إلَهَ غيرُهُ ولا شبيهَ[3] لَهُ ولا نظيرَ ، وأنّهُ قديمٌ مُثبَتٌ مَوجُودٌ غيرُ فقيدٍ ، وأنّهُ لَيسَ كَمِثلِهِ شَيءٌ)) ، وفي خبرِ عبدِ العزيزِ بنِ المُهتَدي[4] كما فيهِمَا[5] أيضاً قالَ : ((سألتُ الرّضا ــ عليهِ السّلامُ ــ : عنِ التّوحيدِ ؟ فقالَ : كلُّ مَن قـرأَ ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ وآمنَ[6] بها ؛ فقدْ عَرفَ التّوحيدَ . فقلتُ : كيفَ يقرأُهَا ؟ قالَ : [كمَا] [7] تقرأُهَا النّاسُ . وزادَ فيهِ[8] : كذلكَ اللهُ ربِّي ، كذلكَ اللهُ ربِّي[9])) ، وفيهِمَا[10] أيضاً عن طاهرِ بنِ حاتِمٍ ـ في حالِ استقامتِهِ ـ أنَّهُ كتبَ إلى الرَّجُلِ[11] : ((ما الّذي لا يُجتَزَأُ في معرفةِ الخالقِ بدونِهِ ؟ فكتبَ إليهِ : [لَم يزل عالِماً وسامعاً وبصيراً ؛ وهو الفعَّالُ لِمَا يريدُ . وسُئِلَ أبو جعفرٍ (عليهِ السّلامُ) : عنِ الّذي لا يُجتَزَأُ بدونِ ذلكَ مِنْ

(١) ما بين [ ] كُتِبَ في المطبوعِ (من) ، والخبرُ رُوِيَ في الكافي : ج١ : ص٨٦ : باب أدنى المعرفـةِ : ح١ ، والتّوحيدِ : ص٢٨٣ : باب٤٠ أدنى ما يجزي مِنَ المعرفةِ : ح١ . وكـذا في عيـونِ الأخبـارِ :ج٢ : ص١٢٢ : باب١١ : ح٢٩ ، ولولا أنّ خبرَ طاهرَ بنَ حاتمٍ لَم يرد في العيونِ لكنّا ذكرناه معهُمَا في الاستظهار .

(٢) كذا في الكافي والتّوحيدِ والعيونِ ، وفي المطبوعِ كُتِبَت خطأً : ((عن أو في المعرفةِ)) .

(٣) كذا في العيونِ ، وفي الكافي والتّوحيدِ : ((ولا شبهَ)) .

(٤) هذا هوَ الصّوابُ كما في الكافي : ج١ : ص٩١ : باب النّسبةِ :ح٤ ، والتّوحيدِ : ص٢٨٤ : بـاب٤٠ : ح٣ ، وكذا في عيونِ الأخبارِ : ج٢ : ص١٢٢ : باب١١ : ح٣٠ ، وفي المطبوعِ كُتِبَت (المهندي) .

(٥) أي في الكافي والتّوحيدِ .

(٦) كذا في الكافي والتّوحيدِ وأيضاً في العيونِ ومَن نقلَ عنهُم ، وكُتِبَت في المطبوعِ : ((وأمَرَ)) .

(٧) ما بينَ [ ] أثبتناهُ عن الكافي والتّوحيدِ والعيونِ ؛ ولَم ترد في المطبوعِ ولعلّها سقطت سهواً .

(٨) كذا في المصادرِ الثّلاثةِ ؛ وهوَ أظهرُ ، وكُتِبَت في المطبوعِ : ((فيهَا)) .

(٩) كذا في بعضِ نسخِ الكافي وفي بعضِهَا ذُكِرَت مرّةً ، وفي التّوحيدِ والعيونِ ذُكِرَت ثلاثاً .

(١٠) هذا الصّوابُ ؛ فالخبرُ رُوِيَ في الكافي والتّوحيدِ ، وكُتِبَت في المطبوعِ : ((فيهَا)) .

(١١) رُوِيَ في الكافي: ج١: ص٨٦ : باب أدنى المعرفةِ : ح٢، ومثلهُ في التّوحيدِ : ص٢٨٤: باب٤٠ : ح٤ .

معرفةِ الخالقِ ؛ فقالَ :] [1] ليسَ كمثلِهِ شيءٌ ؛ لَم يزلْ عالِماً سَميعاً بصيراً ؛ وهوَ الفعّالُ لِمَا يريدُ)) ، وفيهمَا [2] بسندٍ صحيحٍ عن عاصمِ بنِ حميدٍ قالَ : ((سُئِلَ عليُّ بنُ الحسينِ (عليهما السّلامُ) عن التّوحيدِ ؛ فقالَ : إنّ اللهَ تعالى عَلِمَ أنّهُ يكونُ في آخرِ الزّمانِ أقوامٌ يتعمّقونَ [3] ؛ فأنزلَ اللهُ تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ ؛ والآياتَ من أوّلِ [4] سورةِ الحديدِ إلى [قولِهِ ﴿ وَهُوَ عَلِيمٌ بِذَاتِ] [5] الصُّدُوْرِ ﴾)) إلى غيرِ ذلكَ مِنَ الأخبارِ الّتي جاءت في هذا المعنى وبلغت حدَّ الاشتهارِ ، وكشفت أنّ هذا المقدارَ ليسَ بفطريٍّ ؛ كما هوَ ظاهرٌ عندَ أهلِ الاعتبارِ سيّما سورة التّوحيدِ والآيات من (الحديدِ) ، ولو كانت بديهيّةً لَم تحتج إلى هذا التّعريفِ والتّحديدِ ، ولَم يتوقّف التّكليفُ على هذا التّعريفِ .

وأمّا الأخبارُ الواردةُ بأنّ المعرفةَ ليسَ للعبادِ فيها صنعٌ وإنّما هيَ للخالقِ مثلَ خبرِ محمّدِ بنِ حكيمٍ وخبرِ بُرَيد [6] العجليِّ ـ كما في الكافي و [التّوحيد] [7] ـ قالَ : ((قلتُ للصّادقِ [8] ـ عليهِ السّلامُ ـ : المعرفةُ مِن صُنعِ مَنْ هيَ ؟ قالَ : مِنْ صُنعِ اللهِ

---

(١) ما بينَ [ ] أثبتناهُ عن الكافي . وصورة الخبرِ في التّوحيدِ هكذا : ((عن طاهرِ بنِ حاتمِ بنِ ماهويه قالَ : كتبتُ إلى الطّيّبِ ـ يعني أبا الحسنِ موسى عليهِ السّلامُ ـ : مَا الّذي لا تُجزئُ معرفةُ الخالقِ بدونهِ ؟ فكتبَ : " ليسَ كمثلِهِ شيءٌ ؛ ولَم يزل سَمِيعاً وعليماً وبصيراً ؛ وهوَ الفعّالُ لِمَا يُريدُ)) .

(٢) أي في الكافي : ج١ : ص٩١ : باب النّسبةِ : ح٣ والتّوحيدِ : ص٢٨٣ : باب ٤٠ : ح٢ . وعن الكافي في شرحِهِ للمازندرانيِّ : ج٣ : ص١٤٤ والفصولِ المُهمّةِ : ص١٧٠ : باب١٨ : ح١(١٠٨) .

(٣) في الكافي وشرحِهِ والفصولِ المُهمّةِ والتّوحيدِ : ((مُتعمّقونَ)) .

(٤) لفظةُ (أوّل) لَم ترد في المصادرِ السّابقةِ ؛ بل فيها : ((والآياتَ من سورةِ الحديدِ)) ؛ ولعلّها بيانٌ مِنَ المُصنّفِ ، واللهُ أعلمُ . وهذهِ الآياتُ هيَ من ١ إلى ٦ .

(٥) ما بينَ [ ] أثبتناهُ لورودِهِ في الكافي وشرحِهِ والفصولِ والتّوحيدِ .

(٦) كذا في الكافي والتّوحيدِ وهوَ الصّواب ؛ فهوَ بريدُ بْنُ معاويةَ العجليُّ ، وكُتِبَت في المطبوعِ ((يزيد)) .

(٧) ما أثبتناهُ بينَ [ ] هوَ الصّوابُ ؛ لأنّهُمَا رُويا في التّوحيدِ لا في ((الفقيهِ)) كما كُتِبَ في المطبوعِ .

(٨) في التّوحيدِ : ص٤١٠ : باب٦٤ : ح١ ، والكافي :ج١ : ص١٦٣ : باب البيانِ والتّعريفِ ولزومِ الحجّةِ ح٢ ، وكذا في القولِ الشّارحِ : ص٣٦ : ((قلتُ لأبي عبدِ اللهِ ـ عليهِ السّلامُ ـ)) .

ليسَ للعبادِ فيها صُنْعٌ)) ؛ هكـذا في الأوّلِ ، وفِـي الثّـاني[١] : ((ليسَ للهِ على خلقهِ أن يعرفوهُ[٢] وللخلقِ على اللهِ أن يُعرِّفَهُم بقدسِهِ[٣] ، وللهِ على الخلقِ إذا عَرَّفَهُم أن يقبلُوا)) ؛ فالمرادُ بها هيَ الإلْهامُ والنُّورُ المُنبجسُ من عالَمِ القُدسِ على القلوبِ المستعدَّةِ للقبولِ ، وليسَ هذا مختصّاً بالنَّوعِ الإنسانيِّ ؛ بل أودعهُ سـائرَ المُبهمـاتِ والحيوانـاتِ ؛ بـل الجماداتِ والسّاكناتِ والمُتحرِّكاتِ وإن لَم تكن من أهـلِ التّكليـفِ . وإنّمـا كلَّـفَ النَّوعَ الإنسانيَّ بها بما هو زيادةٌ على هذا الإلْهـامِ المُحتـاجِ في تحصـيلِهِ إلى الكسـبِ والتَّحصيلِ على أيدي أئمَّتِنا ونوابهم فروعاً وأصولاً .

وتلكَ المعرفةُ الَّتِي مِنَ اللهِ فطريَّـةٌ علميَّـةٌ يُلقِيهَا في رَوعِـهِ سـواء توقَّفـت علـى نظـرٍ واستدلالٍ بالآياتِ من مصنوعاتِهِ المشارِ إليها في الآياتِ كما أعطاهُم تلكَ العقولَ وكلَّفَها ، وهيَ مفارقـةٌ للأبدانِ ، وجَعَلَ لكلِّ أحدٍ قدراً منهـا لا يتجـاوزهُ ولا يزيـدُ عليهِ إلاَّ بعنايةٍ منَ اللهِ ، وأعمال مطابقة لما أمرَ ونهى فيهَا يبلغُ الغايـة والمنتهـى[٣] .

(١) الكافي : ج١ : ص١٦٤ : بابُ حججِ اللهِ على خلقهِ : ح١ وعنـهُ في شـرحِهِ للمازنـدرانيِّ : ج٥ : ص٦٠ والفصولِ المُهمَّةِ : ص٦٧٧ : باب٧٤ : ح٢ (١٠٦٥) والتوحيدِ : ص٤١٢ : باب٦٤ : ح٨ .

(٢) في الكافي وشرحِهِ والفصولِ والتوحيدِ : ((أن يعرفوا)) .

(٣) لفظةُ ((بقدسه)) لَم ترد في المصادرِ السّابقةِ .

(٣) قالَ في القولِ الشّارحِ : ص٣٦ ((ولا ينافي هذا ما وردَ في الأخبارِ النّافيةِ للمعرفةِ للخالقِ بالخلقِ كما جاءَ في صحيحةِ منصورِ بنِ حازمٍ عن أبي عبدِ اللهِ (عليهِ السّلامُ) كما في كتابِ التّوحيدِ : قالَ : " قلتُ لأبي عبدِ اللهِ إنّي ناظرتُ قوماً ؛ فقلتُ لَهم : إنّ اللهَ أكرمُ وأجلُّ مِن أن يُعرَفَ بخلقِهِ ؛ بل العبادُ يُعرَفُونَ باللهِ ؛ فقالَ : رحِمَكَ اللهُ " ...)) وساقَ رواياتٍ أُخرَ ، ثُمَّ قالَ : ((وكذلكَ ما في دعاءِ الحُسَينِ (عليهِ السّلامُ) يومِ عرفةَ : " كيفَ يُسْتَدَلُّ عَلَيْكَ بِمَا هُوَ فِي وُجُوْدِهِ مُفتَقِرٌ إِلَيْكَ ، أَيَكُوْنُ لِغَيرِكَ مِنَ الظُّهُوْرِ مَا لَيْسَ لَكَ ؛ حَتَّى يَكُوْنَ هُوَ المُظهِرَ لَكَ ، مَتَى غِبْتَ حَتَّى تَحْتَاجَ إِلَى دَلِيْلٍ يَدِلُّ عَلَيْكَ ، وَمَتَى بَعُدْتَ حَتَّى تَكُوْنَ الآثَارُ هِيَ الَّتِي تُوْصِلُ إِلَيْكَ ، عَمِيَتْ عينٌ لا تَرَاكَ وَلا تَزَالُ عَلَيْهَا رَقِيْباً ، وَخَسِرَتْ صَفْقَةُ عبدٍ لَمْ تَجْعَلْ لَهُ مِنْ حُبِّكَ نَصِيْباً " ؛ وفي هذا الدُّعاءِ فقراتٌ تدلُّ على أنَّ معرفةَ ذاتِهِ فطريّةٌ ، قد أشارَ إليها عليٌّ – عليهِ السّلامُ – في دعاءِ الصّباحِ بقولِهِ : –

وبالجملةِ؛ فالمعرفةُ ذاتُ مَراتبَ ، والعاجزُ عن أصلِهَا بالدّليلِ والبيانِ والبرهانِ يتوصّلُ بالتّقليدِ لذوي العصمةِ والتّسديدِ ؛ حتّى الأوحديُّونَ في مواضعَ منها ومراتبَ عجزوا عن الارتقاءِ لَها ؛ فقلّدوا فيها أئمّتَهُم واقتفوا آثارَهُم . فما هذهِ العلومُ والمعارفُ في التّعريفِ والتّقليدِ إلاّ كالفروعِ المُتّفقِ على جوازِ سلوكِ جادّتِها ؛ فمن وَجَبَ الرُّجوعُ إليهِ في شيءٍ منها لمقامِ الاستخلافِ ؛ وجبَ الرُّجوعُ إليهم

ـ " يَا مَنْ دَلَّ عَلَى ذاتِهِ بِذَاتِهِ ، وتَنَزَّهَ عَنْ مُجَانَسَةِ مَخْلُوقَاتِهِ " ، وكذلكَ ما جاءَ في الأخبارِ كما في كتابِ التّوحيدِ وغيرِهِ كخبرِ الفضلِ بنِ السّكنِ قالَ : " قالَ أميرُ المؤمنينَ (عليهِ السّلامُ) اعرِفُوا اللهَ بِاللهِ " ـ وإن كانَ مُحتَمِلاً لمعانٍ قد ذكرُوهَا شارِحُوهُ ، وستجيءُ تلكَ المعاني ـ ؛ لأنّا نُجيبُ عنهَا بأنَّ المعرفةَ على مَرَاتِبَ فالخواصُّ معرفتُهم بالتّجلّي للأشياءِ ، وفيهِ عرفوا اللهَ ؛ كما أشارَ إليهِ قولُهُ تعالى : ﴿ سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ ؛ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيْدٌ ﴾ ، ثمّ بعدَ تلكَ المرتبةِ المعرفةُ بالآثارِ النّفسيّةِ كمَا أشارَ إليهِ في تلكَ الأخبارِ وأشارَت إليهِ أخبارُ : " بِمَ عَرَفْتَ رَبَّكَ ؟ قَالَ : بفَسْخِ العزائمِ ؛ عَزَمْتُ فحيلَ بيني وبينَ عزمِي " ، ثُمّ مِن بعدِهَا الاستدلالُ بمصنوعاتِ اللهِ وهيَ أسهلُ دليلٍ لسائرِ النّاظِرِينَ ؛ وذلكَ لأنّهَا تدلُّ على صانعٍ قادرٍ عالِمٍ حكيمٍ ، لا يُشبِهُهُ شيءٌ في ذاتِهِ ، ولا في صفاتِهِ المُختصّةِ بهِ الّتي هيَ عينُ ذاتِهِ ـ كما سيجيءُ بيانُهُ ـ .

ولكلٍّ مِنْ هذهِ المراتبِ مراتبُ متفاوتةٌ بتفاوتِ قوّةِ التّصديقِ والإذعانِ وضعفِهِ ، ولكنَّ اللهَ سبحانَهُ وتعالى لَم يُوجِب على المُكلّفِينَ في عقائدِ الدِّينِ أكثرَ مِمَّا أفاضَهُ عليهِمْ مِنَ العقلِ والنُّورِ المُنبَجِسِ عليهِ مِنْ أوّلِ العقولِ الّذي هوَ النُّورُ المُحمّديُّ المشارُ إليهِ بالأخبارِ المُستفيضَةِ بأنَّ : " أوّلُ ما خَلَقَ اللهُ العقلَ " أو " لَمَّا خَلَقَ اللهُ العقلَ " كما في صحيحِ ابنِ مسلمٍ المرويِّ في الكافي ومحاسنِ البرقيِّ : " ثُمّ استنطقَهُ ، ثُمّ قالَ لَهُ : أَقبِلْ فَأَقْبَلَ ، ثمّ قالَ لَهُ : أَدْبِرْ فأَدْبَرَ ، ثُمّ قالَ لَهُ : وعزّتي وجلالي ما خلقتُ خلقاً هوَ أحبُّ عَلَيَّ (في المصدرين " إليَّ ") مِنكَ ؛ ولا أكمَلتُكَ إلاّ في مَنْ أُحِبُّ أمَّا إنّي بك آمُرُ ، وبكَ أنهَى (في المصدرين : " إيّاكَ آمرُ، وإيّاكَ أنْهَى ") ، وإيّاكَ أعاقبُ ، وإيّاكَ أثيبُ " ، وما جاءَ أيضاً إنّمَا يُداقُّ اللهُ النّاسَ في الحساب على قدرِ ما آتَاهُم مِن العقلِ " ، وكذلكَ أيضاً فيما جاءَ مِنَ الأخبارِ المُقسِّمَةِ للإيمانِ إلى مراتبَ باعتبارِ المُكلّفِينَ ؛ وأنَّ صاحبَ المرتبةِ السُّفلَى لا يُحمَلُ على المرتبةِ العُليَا ، وهذا كلُّهُ شاهدُ صدقٍ على ما قلناهُ من التفاوتِ في المعرفةِ الفطريّةِ وغيرِهَا كما سنُطلِعُكَ عليهِ فيما سيأتي بالبراهينِ العقليّةِ والنّقليّةِ)) .

أصولاً ؛ والكلُّ مجزٍ فيها ، بل الإقرارُ بالعجزِ عن بلوغِ غايتِها ومـدَاها هـوَ البـالغُ مأربها ومناها . ومَنْ تتبَّعَ خطبَ عليٍّ ـ عليهِ السّلامُ ـ وتقريرَ أئمّتِنا الأعلامِ الواردة في مقامِ التّوحيدِ عَرفَ ما بيّـنّاهُ وبُنِيَ عليهِ ذلكَ التّشييدُ .

وفيما ذكرناهُ هنا كفايةٌ لمن أمعنَ نظـرَهُ في تلـكَ المبـاني ؛ وجَمَـعَ بـينَ القاصـي والدّاني ، ومن راجعَ كتابَنا المُشارَ إليهِ وقفَ على جادّةِ المَحجّةِ ، واللهُ أعلمُ بالصّواب .

****

وقعَ الفراغُ من طباعتِهَا وصفّ حُروفِهَا ومراجعتِهَا على أصلِهَا المطبوعِ وإعدادِ هوامشها في يوم الأحدِ الثاني عَشَرَ من شهرِ شوّالٍ من سنةِ اثنتينِ وثلاثينَ وأربع مئةٍ وألفٍ (١٤٣٢/١٠/١٢هـ) من الهجرةِ النّبويّةِ على مهاجرِهَا وآلِهِ صلواتُ اللهِ ، وعليهم السّلامُ وأزكى التّحيّةِ ، بيدِ العبدِ الذّليلِ الصّغيرِ المملوكِ للرّبّ العزيزِ الكبيرِ ، اللازمِ لآلِ النّبيّ السّراج المُنيرِ ، وللتمسُ من قارئِهَا الصّفح عمّا زاغ عنه بصرُ الحقيرِ ، و ﴿ خِتَامُهُ مِسْكٌ ﴾ بحمدِ اللهِ المغيثِ المُجيرِ ، الّذي ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ .

١ـــ القرآنُ الكريمُ .
٢ ـــ التوحيدُ : ابنُ بابويه القُمّيُّ ، الصّدوقُ أبو جعفرٍ محمّدُ بنُ عليٍّ بنِ الحُسَينِ ، منشوراتُ جماعةِ المُدرِّسينَ في الحوزةِ العلميّةِ بقُمَّ المُقدّسةِ .
٣ـــ الكافي : الكُلَينيُّ ، أبو جعفرٍ محمّدُ بنُ يعقوبَ ، دارُ الكتبِ الإسلاميّةِ ، طهرانُ ، ط٣، ١٣٨٨هـــ .
٤ ـــ الفصولُ المُهِمّةُ : الحرُّ العامليُّ ، محمّدُ بنُ الحسنِ . مؤسسةِ معارف إسلامي إمام رضا (عليه السّلامُ) ، بقُمَّ المُقدّسةِ ، ط١ ، ١٤١٨هـــ
٥ ـــ القولُ الشّارحُ : آل عصفور البحراني : حُسَينُ بنُ مُحمّد . تحقيقُ الشّيخِ حسنِ آلِ عصفـــورٍ ، ط١ ، ١٤٢٠هـــ ، مؤسسةُ إسماعيليان ، بقُمَّ المُقدّسةُ ومركزُ العلمَينِ للتّحقيقِ والنّشرِ بالبحرينِ
٦ـــ إحياءُ معالِمِ الشّيعةِ : آلُ عصفورٍ ، عبدُ عليٍّ بنِ أحمدَ . انتشاراتُ دارِ التّفسيرِ ، بقمَّ ط١، ١٤٢٧هـــ .
٧ـــ تحفُ العقولِ : الحرّانيُّ ، أبو الحُسينِ الحسنُ بنُ عليٍّ بنِ الحُسَينِ بنِ شُعبة . مؤسسةُ النّشرِ الإسلاميِّ التابعة لجماعةِ المُدرِّسينَ بقُمَّ المُقدّسةِ . ط٢ ، ١٤٠٤هـــ
٨ـــ تفسيرُ العسكريِّ : الإمامُ أبو محمّدٍ الحسنُ بنُ عليٍّ العسكريُّ الهاشِميُّ ـــ عليهِ السّلامُ ـــ ، مدرسةُ الإمامِ المهديِّ ـــ عليهِ السّلامُ ـــ ، قُمُّ المُقدّسةُ ، ط١ ، ١٤٠٩هـــ
٩ ـــ وسائلُ الشّيعةِ : الحرُّ العامليُّ ، محمّدُ بنُ الحسنِ . مؤسسةُ آلِ البيتِ ـــ عليهمُ السّلامُ ـــ لإحياءِ التُّراثِ ، بقُمَّ المُقدّسةِ ، ط٢ ، ١٤١٤هـــ
١٠ ـــ بحارُ الأنوارِ : المَجلسيُّ ، محمّدُ باقرُ بنُ محمّدُ تقيٌّ . مؤسسةُ الوفاءِ ببيروتَ ، ط٢ ، ١٤٠٣هـــ .
١١ ـــ جامعُ الأخبارِ : الشُّعَيريُّ ، تاجُ الدِّينِ محمّدُ بنُ محمّدٍ . مؤسسةُ الأعلميُّ ببيروتَ ، ط١ ، ١٤٠٦هـــ
١٢ـــ شرحُ أصولِ الكافي : المازندرانيُّ ، محمّدُ صالحُ بنُ أحمدَ . تحقيقُ علي أكبر الغفاريُّ .
١٣ـــ عيونُ أخبارِ الرِّضا ـــ عليهِ السّلامُ ـــ : ابنُ بابويه القُمّيُّ ، الصّدوقُ أبو جعفرٍ محمّدُ بنُ عليٍّ بنِ الحسينِ . مؤسسةُ الأعلميُّ ببيروتَ ، ط١، ١٤٠٤هـــ (١٩٨٤م) .
١٤ـــ معاني الأخبارِ : ابنُ بابويه القُمّيُّ ، الصّدوقُ أبو جعفرٍ محمّدُ بنُ عليٍّ بنِ الحُسينِ . مؤسسةُ النّشرِ التّابعة لجماعةِ المُدرِّسينَ بقُمَّ المُقدّسةِ .
١٥ـــ مجموعةُ فتاوى متفرِّقةٍ : آلُ عصفورٍ البحرانيُّ، حُسينُ بنُ محمّدٍ ، ط١ ، ١٤٠٩ هـــ .
١٦ـــ رسائلُ المرتضى : أبو القاسمِ عليُّ بنُ الحُسَينِ بنُ موسى ، دارُ القرآنِ الكريمِ ، بقُمَّ ، ١٤٠٥هـــ
١٧ ـــ معارجُ الأصولِ : المُحقّقُ الحليُّ ؛ أبو القاسمِ جعفرُ بنُ الحسنِ . مؤسسةُ آلِ البيتِ ـــ عليهمُ السّلامُ ـــ بقُمَّ المُقدّسةِ ، ط١ ، ١٤٠٣هـــ
١٨ ـــ نهجُ البلاغةِ مِن كلامِ أميرِ المُؤمنينَ عليِّ بنِ أبي طالبٍ ، جَمْعُ الشّريفِ الرّضيِّ محمّدُ بنُ الحُسينِ بنِ موسى . دارُ الذخائرِ ، بقُمَّ المُقدّسةِ ، ط١ ، ١٤١٢هـــ .